

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح فقه العروة
مؤلف: عبدالحی درویشی

مترجم

شماره قفسه ۱۵۵۲۲



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

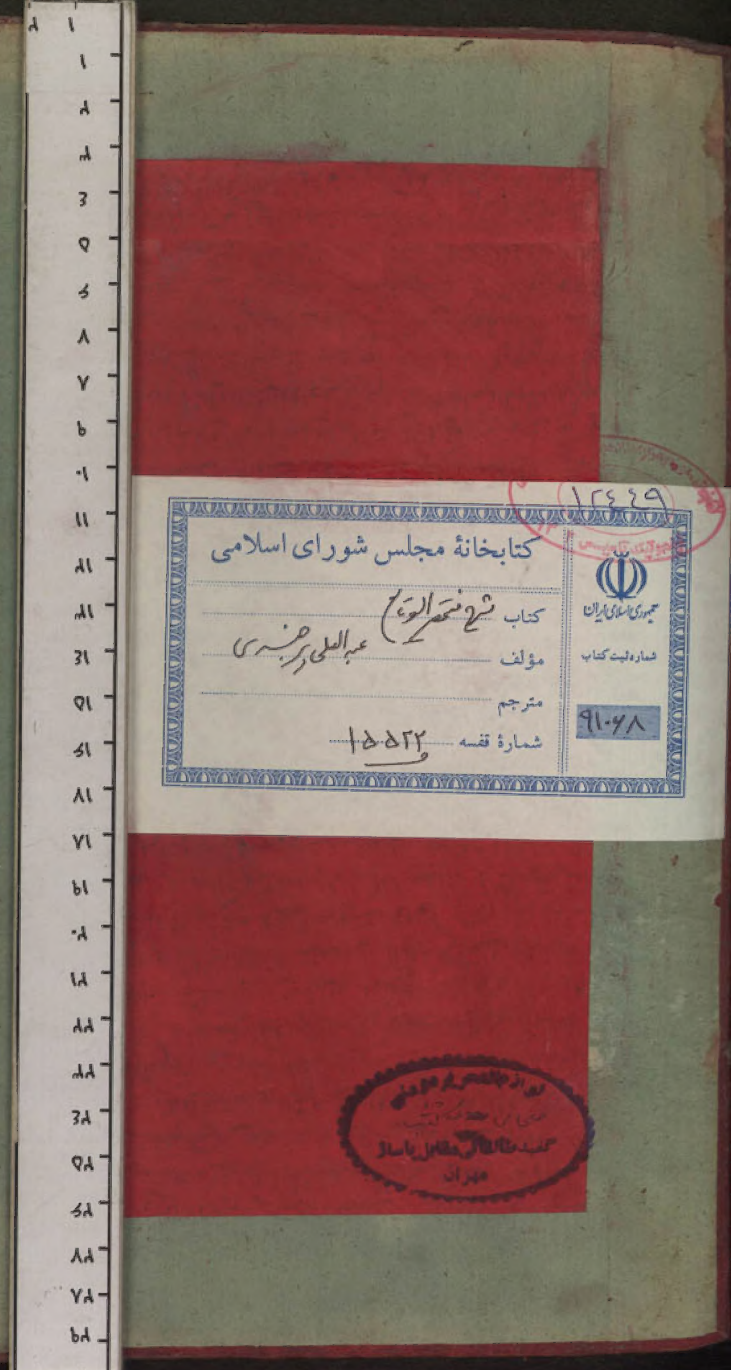
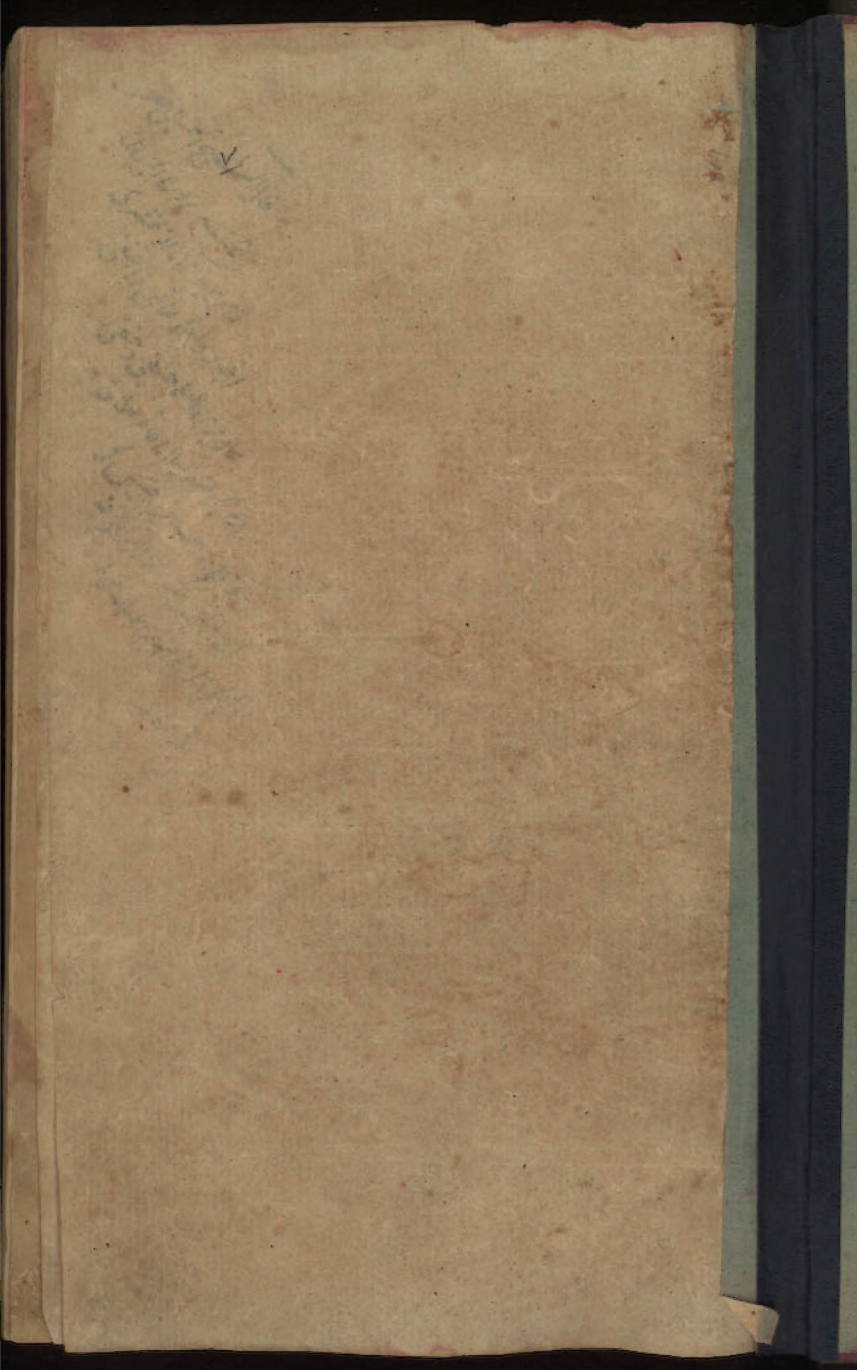
شماره ثبت کتاب

۹۱۰۶۸



91.4A

[illegible]



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح فقه العروة

مؤلف: عبدالحی کریم

مترجم

شماره قفسه: ۱۵۵۲۲

شماره ثبت کتاب: ۹۱۰۶۸



قال الشيخ اسمعيل قنبر
وقضى بدمشق في داره
من بركاته ما لا يحصى
الجدد والجمع ما لا يحصى
والدين والعلم ما لا يحصى
الاجود من اهل عالم الكائن
وكل ما اختلف من نفس
ان الذين كتبوا له ما لا يحصى
ولعلم ما لا يحصى من حسناته
كما لا يحصى

مکتب قاری محمد حجازی

شرح المختصر الوفاة لمولانا عبد العلي البرهني رحمه الله تعالى
دفعه في مکتب السيد نصيف ملا محمد جبار بن السيد قلی
بمطبع انوار طبعه در معراج
و سلمه

۱۵۵۲۲

۹۱۰۶۱



مکتب قاری محمد حجازی
در معراج
بمطبع انوار طبعه
در معراج
و سلمه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق في الخير الكافي المحيط علم الوفاء بالاسرار والمصير المستقيم
علم العدة والخبرة في الوفاء في علم الموازل وكفاية العلم المبسوط
زيادات منته من تنقيب كثر فوائده في سبط العباد على الوسط والحدود
بين تخرجه وتوجيهه بالصالح آياته في فوائده الصغرى والكبرى والافعال
تجفة الروضة الكمال لكل الذي هو العدة والوصف من تبيين علم الكبير
النافع الانفع المصنف المستصفى الذي هو العدة والوصف من تبيين علم الكبير
العالم الصغير من الحق را لدرر رشيد بهدائه منار الطريقة القويمة بين
الحكام ما في الدنيا والمدب والشعير المشق الذي هو العلم المبسوط
الافقية والافعال في غاية التلخيص والوضوح والافعال في غاية
بمنطقه فإدبهم بوجه الفقه منظومة وفوائده بصورة كمال النظم والحدود
عيون الناجين من جملة الشريعة بقصص سيرهم في وادى مجموعة شريعة تفريقا
المسائل تحقيق فوائدهم فان فضيلة العلم اعلم من ان يحفظ على ارباب
العقل سيما العلم المشهور في الشريعة بالشرقة الفصل وهو علم الفقه كفاية
عن محلات الحرام المميز بين الحلال والحرام وعيوب الاحكام قال الله عز وجل
حللوا كبرياد من لوط الحكمة فقد اوطع خيرة كثير اوقال سيد المرسلين عليه

نماية من

عليه صلوة الله وملكته والناهل جميع من جريدته خير ليقظة في الدين وح
علمه منته وهو مكانة هو المحام اليك كل مكلف في العبد والاحكام في عاين
آماله في احوال انما هو سبيل السعادة ودرية لرفق وفي لعله وتعلمه في كفاية
والاولى ولقد صنف العلم الراعي في العلم والفصل الاقدم في وصايف محتوية
على الاختلاف الروايات منطوية على كل ما يمكن وقوعه من احوال الواقعات
وافاضل المتأخرين لارواهم معظم اهل هذا الايام الفواخض استمد على
ما لا بد منه وكثير وقوعه بين الانام ومن شرف ذلك في حفظ لوقاية لونه الى
فاضل الامة الانام المحقق الخبير العلامة جامع بين المعقول والاقول في علمه
وخرج من الاصول في فواضل العلم واسوة اعلم الفصل في الشريعة الحقيقية
وليد على الله ورحمة من اعطاه في في صغره وجماله في فواضله في فواضله في فواضله
مسائل تربية كبرى وتوجيه بين البرية وكما في العلم في فواضله في فواضله
من فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
كليلة وجد في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
توقفه في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
لاستاد في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
ولم يجدت شرعت في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
توفيقه في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
الاكتفاء في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
المقصود في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
عن طريق التمهيد في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله
في الرواية من اعد المستفاد وحله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله في فواضله

[illegible]

ای قرطیہ الاولیٰ فی السیاحۃ و فی علم معدتہ و فی اعراض کرام الارواح و فی سبب

[illegible]

اقامه و فوسيه اقامه و فوسيه
 على الدالة الموصلة الى المصطفى
 سقوله ٢

[illegible]

کند است

[illegible]

[illegible][illegible]

شاه تهماسب بفرستاد او را به قزوین و در آنجا بیداد و غارت بسیار کرد و از آنجا که میخواست
برگردد و آنجا که میخواست برگردد و آنجا که میخواست برگردد و آنجا که میخواست برگردد

[illegible]

سنة فاعلم

توقفت فارة الحب
اربعين سنة

التَّحْقِيقُ

[illegible]

کیا کر رہی ہے

الأمرين

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

شماره اول

24

الوجه الثاني

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بیت

18

باب الفقه

جہ

[illegible]

الوحدة - ١

[illegible]

والله اعلم

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فراغت

[illegible]

محمدرضا

[illegible]

۱۱۱

[illegible]

2

سے لکھ دیا ہے

المجلد الثامن

اللائحة

[illegible]

[illegible]

فیصل آباد ۱۲

عليه السلام

قصه

[illegible]

المكتبة

رقبات

[illegible]

آخرت

[illegible][illegible]

والمؤمنين اتقوا الله انهم قد قتلهم

[illegible]

لؤلؤم یعلیها
۳

الحاصل

[illegible]

۱۲۱

[illegible]

52.

[illegible]

[illegible]

العرض بها

[illegible]

نہیں

کتابخانه محترم

[illegible]

[illegible][illegible]

نہیں

[illegible]

شرعاً وادع إلى صريح الدين في رعا الله
عليه كعزة لله في نفسه على غيره
ومرعباً إلى القدره ص

[illegible]

[illegible]

۱۱۱

[illegible]

1862

پہلے حصہ

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

المشوي

المستفيضة

[illegible]

卷一

البركة

چون علی بن ابی طالب را که با علی بن ابی طالب

[illegible]

۱۸۸۸

[illegible]

الامم

فقہی مشن

المكتبة

القبط يعلم الفروع الذي هو العلم الفقهي ومن هنا قيل شر وغير العلم فلم
 فقد لا يكون العلم بالعلم توسلا فان فقهاء واحد امور فاعلمت
 ذي زير بفضل وعلاوهما ما خور ان كماله لا يحكمه فقهاء انفسه
 افضل فايد العلم ابو القتيبي وعمل قائم ذكر من سقيدها افضل من زيادة
 من انفسه توسل في جواز زيادة فان فقهاء واحد امور فاعلمت في العلم
 من انفسه ما به دون كل على انفسه كمنه في افضل الاله بل انفسه
 على الذي ليس به سقيده في الاله وورث كل انفسه من جبهته وانما يكون
 لاهل العلم عند انفسه تعلموا لا يحمل به اهل العلم من جبهته واولا يعلم جبهته
 وقيل العلم وسيله لكل فقيه في العلم يرفع العلم لكل في مجالس الملوك
 لولا العلم الملك الاله وانا العلم الاربعة ولا يلهي ليس العلم
 ان الامر هو الذي يصح امره من انزال سلطان الاله في كونه
 في سلطان فضل العلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو خير من
 اليه ليدنه وفرض كفاية وهو ما زاد على الفرض عين وهو خير من
 في الفقه على الجلب وجرا ما هو العلم الفاضل وتوجهه في التوجيه والكل
 في العلم الطبايعين وسجدوا للعلماء ودفعوا الفاضل انفسه ومن في القسم
 في الحروف واسمى في الفقه وهو شعار اوله من الفقه والاطالته
 وما يراك في شاربهم التي لا يسمي بها فاعلم في الفقه في من الاشياء
 ثم تفرغ من الاشياء وتخلصها ان انفسه موزعة في جبهته وليس
 في الفقه اهل من في الجبهته وفيها على بيان غير الاشياء لا يعلم
 ما اراد احد تعلمه لان ارادته مع غيب الاشياء فان علمه
 ارادته تعلمه في الصادق والعهد وقاس براد العلم في غير
 بقية الدين في خبر كل في من علمه العبد في الفقه الاله لا طلب
 من تعليمه ان طلب زيادة من كل في زوجه فاعلمت في من علمه في ارادته

فصل پنجم

وفرض وانما شرط للمفاد الاول فيكون ان يفسر على ان
 على التبعين في الوضوء فيكون في اركان الوضوء اربعة
 غير بالاركان لانه اربعة مع سلاسة عما يقال ان اربعة بالوضوء
 يدون في الوضوء بالاربع وان اربعة العمل في الوضوء وانما
 عنه بالخصاصة في شئ الملائكة في اركان ما يكون وضوءا وحل ما يسهل
 وانما شرط فيكون خارجا عما ذكر في وضوءها وهو ما قطع به وضوء
 كيف خارجة كما في كل سعة الاربع قد يطلق على العمل وهو ما نفوت
 اجزاء بقواته كالمقدار الاجتهادي في وضوءه فلا يكون واجبة في كل
 اى سعة في التقاطع ولو قطرة وفي الفضة في كل قطرة فان في كل
 مرة لان الاركان في كل وضوء هو وضوء من وضوءه في كل وضوء
 التلاوة من وضوءه اركان في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء
 من الاركان في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء في كل وضوء
 اركان في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء
 صل على من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء في كل وضوء
 والا صلح والارض وما بين تحت الارض من وضوءه في كل وضوء
 امان وما يظهر من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 لدخوله في وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء في كل وضوء
 ايمانين والحيثية وشارب وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 لفظ الفاعل في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 ايمانين والحيثية وشارب وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 المقتضين والحيثية وشارب وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 بعبارة النص في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 وفي الفرائض في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء

الاصلح في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 بل باق في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 او ايمانين في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 ما بينهما او يمانية ولو اقل من اربعة الا انه اربعة او خمسة او سبعة
 اجزاء ولو لم يسهل في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 عن الدلائل في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 النص في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 كما في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 بل ليس في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 انما في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 الفصل في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 وكذا لو كان على اعضاء وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 او مرارا عليها في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 بالارض على اعضاء وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 والا تركه ولو يسهل في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 وكذا في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 لان كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء
 يعرفون به لانه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء من وضوءه في كل وضوء

عطفه في وضوءه
 في كل وضوء

12

[illegible]

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

[illegible]

قولهم بعد اقبل بخروجهم البول وعند اقبل خشف وهي اقول ان اقبل اولى
اجتزاز من اقبل يعني اذ لم تنزل واذا لم ينزل ايا في صورة الادنى كافي البحر
او اقبل قد مر من سقوطها وظهور من قدر اقاله لاشياء لم يتعلق حكم
ولم اره في اقبل اولى في جميع مشكلاتي مجتززة عليها اى اقبال في
لو كانا مكلفين في الواجب كما سلكنا فاعلمنا فيكون الحكم في منع من الصلوة
حتى يغيب بوجهه اربع عشرة يوما وان وصلا لم ينزل شيئا بالاجتماع في
في غيره واما في نفسه في الغرض عدم الوجوب بالانزال الا في الغرض
فانه لا يصل عليه بالاجتماع قبل او يروى لا على من جامع الا بالانزال لان الحكم
في خشف وسبيلين محققين وعند روي بشفقة في سكران ومعنى عليهما
او من باوان لم يترك الا اقبل الا اذا علم انه ندى او نزل ندى او ودي
او كان ذكر منتشر اقبل انهم قد اقبل عليه اتفاقا كاو في كثر احوالهم الا
او انهم مضطجعا او فيمن انه منى او تركهما فعلم العمل وانهم عندهما
لا يفر من ان تذكر ولو لم يترك الا انزال لم يبر على رسول الله كذا الجماعة
وكذا المرأة مثل الرجل على انه يترك لو وجد من الزوجين ما ولا يترك الا
قبلا غيرهما اقبل اوجه خشف او قدر ما ينفذ في خشفه ان وجد له في
وجب اقبل الا على الاصل والوجوب عند انقطاع جوفه
فان اوقا قبله من اضافة الحكم الى اشرط اى يجب عنده لا بل وجوب الصلوة

بوجوب الصلوة او اراده ما لا يصل كالحرام عند ندى وودي الى الوضوء من البول
جميعا على الظاهر ولا عند ادخال مسج وجوه كذا في اولى وذكر خفي ميت وصي
لا يشبه في ما يمتنع من نجس خشفه الدبر والاقبل على الخمار والاعداد في بيته
او نفيه او غيره بمرثية بان تعصفا بالوطي ان غابت بحشفة في الخش
الوضوء فلا يلزم الا انزال كذا في حاشية عن النظم وسجي ان طوبى الفخ طاهر
عنده فشفة لا انزال الا في نفسه هو اما في حال عليه كالاصل لو اذ غدر او
لم ينزل غدر بها فيكون البكارة فانها يمنع النفاختين الا اذا جلت
لانزالها وتعيد ما صلت قبل اقبل اقا او نزل لان خروج منها من جهها
الداخل شرط لوجوب اقبل على الصلوة في ما يوجد في العلم في يجب في بعض احوال
الصالحين كفاية الجماعة ان يغسلوا بالتحفيف ايمت اسم الا انهم
فيتم كالحب على من اقبل منها او جافوا ونفاد ولو بعد الانقطاع على
كافي انهم ينزلون البرهان وعلمه الكمال فيها احدث الحكم او يترك
بل انزاله جليل وولدت ولم ترد ما او اصا به كل نه نجاسة او بعضه على
مكانها في الرجوع راجع للوجوه في خشفه ان اراخا فيه غيرا للعقوبة التي حرم
على مجنون افاق قلت وهو مخالف ما يات متا الا ان يحل ان راي منيا
وبل سكران ومعنى عليه كذا في راجع والا بان اطم طاهر او بلغ سكران
ومن الصلوة جمعة وصلوة عيده هو الصحيح كافي غرر الا ذكارة وغيره واما

المكتبة

وكتبه الى ابي في حبها
 حب على حبها
 حب على حبها
 حب على حبها
 حب على حبها
 حب على حبها

امسا و

[illegible]

انما يتاحل بالعدة مما لا يؤمن به الشيخ نعم ان كان لمال غايب بلزم
الشكسية والا لا خوف عدم كونه او ان على نفسه لو من فائق اجبرهم
ولو انما نعم ان نشا الخوف بسبب عيب جاد اعادة الصلوة والا لا لا كما وى
او على ولو كلفه او رقيق القاطن جالا او لا وكذا العيين وازا ان لم يكن
وقيد ابن الكمال عطف وابه بتعذر حفظ النفس البعد الانا وحي
للمضطرب انه قد مر وقتا لا فان قل ببقاء فهدروا ان المضطرب ضيق
او دية او عدم اليه ظاهرة يستحق بها ما ولو شاك ولو نفى بادل له او
لنصفين قدر قيمة انا كما لو وجب منزل اليه باجر نعم هذه الاعذار كلها
حتى لو نجح نعم انا نعم من مرضا يمنع التمسك بصل ذلك التمسك لان اختلاف
اسباب الاجبة منع الاحتياط بالارتقاء الاولى وتعد الاولى كما لم يكن
صالح الفصولين فليحفظ استوعبا وجهه حتى لو ترك شعرة او وثقة
لم يجز و يد في شيخ الخاتم او سور او يركب يرفق مع رقية ميسرة الاطلاق
ولو من غيره او ما يتم معهما كما في الخلاء وغيره بالحررك ركب او اذله
في موضع الغياربته اليتم جازو الشر او جاب فصل منه ولو جاب او جاب ايضا
طهرت لعادتها وان لم يطر من جنس الارض وان لم يكن عليه قية
الى اعتبارها ولو لم يكن بين اصابته لم ينجح بقرة فانه للتخيل وعدم حررك
يحتاج اليها نعم ولو تم غيرة يطر من ثلث الوجوه والذي وليس من ثلثها

لانه رجل محمول لا يتغير فيما خالف المنقول او جوريه ولو من غير او شعر لثنتين
 بحيث يثبت في زمانا وثبت على السابق فثبت لا يرى ما تحته ولا يشك انما الا ان
 يتخذ الما الخلف قدر الفرض ولو تزوج جرمه قبله فلا يشك انما لا يشك انما لا يشك
 احمد بما يحسب الخلف والجورق السابق ولو اؤجل به فثبتها وحسب خفي لم يجز
 او المتعاليين يكون انهم جعل على نفسه جليده او الجليد من غيره ولو اؤجل
 او غشي لم يوسين على ظهره فثبت وحسب خفيه او لم يحسب فثبت جرمه
 لا يحسب عليه تامم ان انقض حقيقه كغيره او منعه كغيره ومنه فثبت
 في الوقت الا اذا توفى وليس على الا انقطاع كما يحسب عند الحدث
 قد يخفف الحدث ثم جعل لا فاقبل قدماه ثم وسوءه ثم احدث جازان
 يحسب بونا ولبنة لم يغيره فثبت انما او لبا لهما لمسا وواحدة احدث من وقت
 احدث فقد يحسب انهم سكتا وقد لا يحسب الا ان اربع من توفى واخفف
 قبل الفجر فلا يلزم سكتا فثبت احدث لا يجوز على عمارة فثبت وورق فثبت
 لعدم الحج وورقه عمارة فثبت سكتا بد صغرها ولو عرضا من كل رجل كذا
 فمنعه انه لا المبيع فلو سح بر كوس صا به وجاني هو الما لم يجز الا ان
 يتصل من الخلف عند الوضع قدر الفرض قاله المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان
 يتقاطر جاز والالا ولو قطع قد من ان بقي من طهره قدر الفرض سح والاهل
 كس قطع من كعبه ولو له رجل مده سحها وجاز سح خف معصوب خلاف الما

للما بل كذا جاز سح بطل معصوبه اجماعا والحق الكبر بوجهه او شدة قدره
 اصابع القدم الا صاعها ما اوقطوعها يعتبر باصابع مائة مائة الا ان يكون
 فو خف اخر او جرمه في سح عليه هذا لو اؤجل على غير اصابعه وعقبه يرى
 ما تحته فلو عليها اعتبر الثلث ولو كبر او جليده اعتبره اكثره ولو لم يرى
 القدر امانع عند الشئ يصلح به لم يمنع وان كثره كالا انصفت الظهارة
 دون البطانة ويجمع الخروق في خف واحد لا فيهما بشر ان يقع منه على الخف
 نفسه لا على ما من خرق سحره او خرق كحس لينع المبيع اجماعا ولا اؤجل
 كما ينقص الما سوى ثبته فثبت ومان ما ينقص التيمم يمنع ويرفع كذا
 وانكشاف حتى انعقادها كما يحسب فليخفف ما من دخل فيه سكتا لاما دونه
 الحاقا قاله بواضع الخرز خلاف نجاسة متفرقة وانكشاف عورة وتكسب
 واعلم انوب من غير فانها جميعا ملحقا وتختلف في خروج اؤجل في خفي
 ترجيح اجمع احتياطا وناقضه انقض الوضوء لا بعضه ومنه خف ولو اؤجل
 وضوءه وان لم يحسب ان لم يحسب يغلبه انكشاف باب رجله من رداءه وورقه
 فيصير كالجبية فيصير عليه المبيع ولا يتوقف ولذا قالوا لو نمت هذه وضوءه
 ولا تسمى في الاكشاف فيل تسمى هو الا شدة وبعد ما ادى النسخ والبعض
 انشؤني عليه لا غير لم يول احدث السابق قد سجد الا لا ينع كبره فيتم خفيه
 وضوءه اكثر قد من الخف انشؤني وكذا اؤجل في الاكشاف اعتبارا اكثر

ولا تجزئ يخرج عقبه ودخوله وما روى من نقص زوال عقبه فمحمداً إذا كان
بينه وبين الخلف أما إذا لم يكن لي زوال عقبه فبني على سبعة أو غير ما قاله في نقص الألف
كما يعلم من البرهان في معاني النهاية وكذا القسمة لكن باختصاص حتى يخرج بعضهم
أنه فرق لا جماع فنتبه وننقص أيضاً بغير الألف قبل فيه لو قلنا أخف من غيره
وقيل بنقص من بلغ الألف وهو الألف كما في البرهان لأن استتار
القدم بالخلف يمنع سرية الحدث إلى الرجل فلا يقع هذا عند بعض القاريين
بطلان السبع فبنيها ما نيا بعد الله أو الترخي كما روي من قوله
أخف من غيره في وقت المعادلة وسبع مقياس بعد ثمانية في قولنا يوم
وليلة فلو بعد من سبع كان لو كان سبعة بعد ثمانية في قولنا
لأنه ما رقينا وحكم سبع حمية هي عندنا كغيرها الألف ففرقة فرقة من
نقصه ولي ونحو ذلك كعصاة جبراً من ولو برأسه قبل ما تحتها فيكون في ضابطة
عليها بشوة يلفي وهذا قولنا والبرهان والامام غلامه عليه الفتوى في شرحه وقد
ان لفظ الفتوى كذا في الصحيح من المختار والأصح وأصح ثم ان يخالف
سبع أخف من وجه ذكره ما لا يشترط فقال في ثبوت الألف ليس في
يوم الألف ولو لم يكن باخرى أو سقطت العلم بالكيل عادة السبع في
ويجوز سبع جبراً على مثل الألف في حقها بخلافه ويجوز أن يجمع
ولو شئت بالألف من قبل فمما لا يرد في سبع كغيره من الألف لا يرد

بتركه وهو أي سبع ما شتر ما بالبرهان من سبع نفس لموضع فان قد عليه في سبع عليها
والجمل لا يرد من قبل الجواب جاز فان لم يجمع فان في سبعها فان في سقط
سبعة وسبع في نقصه وجمع على كل عصابة مع في ثمانية الألف ان ثمانية
ومن ان لا يكثر عليها بنقص لا يكثر من برهانها انما تفرق في جعل عليه دوراً أو
على حقوق على الجبر ما عليه ان قدره الاستحسان والاستحسان على ما عليه
عن برهان الألف ان سقطت في الصلوة استبانها وكذا الحكم لو سقطت الألف
أو برهانها ولم تسقط تحتها في بنقص تعصية با إذا لم يفرق ثمانية فان في غيره
والرجل والرافة والمحدث والجنب في سبع عليها وعلى ثمانية بها من اتفاقا
ولا يشترط في سبعها استيعاب ثمانية على الألف فيلحق سبع أكثر ما روي في
وكذا لا يشترط فيها ثمانية اتفاقا بخلاف الخلف في قولنا ما في سبع الثمن سبع
عنه لهم في شرحه **المختص** عنوان به كثر في اتصاله والألف
فهي ثمانية حقيق ونفيس والألف ما شتر ما هو ثمانية كسبلان وشرط على القول
بأن من الألف ثمانية ثمانية سبيل لم يذكره على القول بأن من الألف
ومن من جمع الألف ثمانية ثمانية صغروا بنية في كل الألف من اتفاق
و سببه أنه أثاراً حد ثمانية الجواز الألف ثمانية وركنه برهان الدم في
وشرط عدم تعصب بالبرهان وعدم نقصه عن الألف وركنه بعد تسع وقت
بنوة بالبرهان في الصلوة ولو بينة أفة في الألف لأن الألف الصلوة في

يزيد اياها على عشرة فيلحقه وويلها كما يحكم بغير واحد كذا
يستحل وطى البكر عند الحيض وقيل لا يكره في السبيلتين وهو الصحيح
وعليه يعول لانه محرم بغيره ولا يحل في كونه لانه لا يفتى بكيفية
كان في كونه خلاف ولورده ضعيف فهو كغيره لو عاده احتيازا
ومصرفه كزكوة والى على المرأة تصدق قال فرغضيا الظاهر لا دوم
استحاضة حكم كبر عاف وادعوا كالا لا ينفصل صونا وصلوة ولو فعلها
لجديت توصي وصلى وان قطر الدم على الحيض والنفاس لغيره والدة المرأة
وشرعاً فلو لم تزل بل تكون نفاسا المستحاضة يخرج من رحمها ولو لم تزل
الدم من الرحم فنفاس والا فذات رحم وان ثبت له حكم الولد عقب له او غيره
ولو منقطعاً عضو عضو الا فمستوضاً ان قدرت او تيمم وتوى بصلوة الا
تورعاً عند استحباب الفادرو حكمه كالحيض في كل شيء الذي سجد ذكرهما في الجوزين
وشري للمنفق منها انه لا حد لاقلة الا اذا استتج البكر بعد كونه اذا ولدت فانت
طالق فقال مضت عدة ففدده الامام بخمسة عشر يوماً من ثلاث حيض
باعتد عشر والاثالث بساعتين والاربعون يوماً كذا روزه الزمدي وغيره
ولان اكثره اربع اشال اكثر الحيض والاربعون على اكثره استحاضة لو سبده
اما المعتادة فترد لها ونما كذا الحيض فان نطقت على اكثرها او قبله فكل
نفاس كذا الحيض ان لم يطرأ والافعالها وهي ثابتة وتنقل بدو يفتى

بغيرتي وقائمة باعقائها على الملتقى وانكس الام التوبين من الاول محاولاً
بينهما دون نصف جمل وكذا الشراش ولو من الاول والثالث الثمنه في
الاصح وانقضا العدة من الاخير فاقا لتعلق بالفراغ ونقطة شئت بين
اي سقوط طهر بعض خلقه كيد او زلل او صبح او طهر او شعر ولا يسبين خلقه الا
بعد مائة وعشرين يوماً وله حكمها فغير المرأة بنفاسا والاربعون ولو حدثت فغير طهر
ومنقضي به العدة فان لم يظهر لحي والمطهر من دم غزائاً وتقدم طهرها
والا فاستحاضة ولو لم يدر حاله ولا عدواً ما حكمها ودوم الدم من الحيض والنفاس
يقين ثم تعطل ثم نطقت كعدو ولا يجد ابس مدة بل هو ان يبلغ من سن ثلاثين
مثلاً فانه فاذا بلغت ونطقت ومنها حكمها باسها فانه بعد الاقطاع حيض
فيبطل الاعتدال بالاشهر ونفس الاكثر وقيل بخمسة عشر سنة وعليه المعول ولو
في زماننا بحيث في غير سيرة واحدة في العدة بخمسة عشر قال فرغضيا وعليه الفتا
وماراة بعد ما احي بعد كذا انه كونه فليس حيض طهرها ان لم يدر كان
وما خالصا حيض حتى يبطل الاعتدال بالاشهر لكن قبل تمامها لا بعد حتى لا يفسد
الاكثر هو المختار للفتوى جوهرة وغيره واستحققت العدة وصاحبها من كل حال
لا يكسر ما كذا استطلاق البطن او انفلات الحيض او استحاضة او بعينه رد او شئ
او غزب وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن وتدى وسرة ان يتوجب عذره
تمام وقت صلوة فوضعه بان لا يجد فرسج وقتها زماناً يتوضأ ويصلي فيه غالباً

عن الحدث ولو كان الانقطاع ليس يمتنع بالعدم وهذا شرط العذر في حق الله
وفي حق البقاع في وجوده في جرمين الوقت ولو حده وفي حق الزوال في شيط
استيعاب الانقطاع تمام الوقت حقيقة لانه الانقطاع الكامل وكلها أو
لا يسيل في وجوده لكل فرض الام للوقت كما في لو كان الشخص يصلي في وقت
ونظرا فعل الواجب بالاولى فاذا خرج الوقت بطل اي طهر حدثه ليا بأت
حتى لو توشا على الانقطاع ودم الطهر وجرم لم يبطل بالخرج ما لم يطهر
اخر او يبطل بغيره فغيره واقا وانه لو توشا بعد الطهر ولو عيبد
او توشا لم يبطل بالخرج وقت الطهر وان سال على توبه فوق ورم جازله
ان لا يغسله كان لو غسله يتنجس قبل الفراغ منها الى اتم الوضوء والنجس
قبل الفراغ لا يجوز تركه قبل الفراغ لا يغتسل ولا يمسح الا بغيره لو كان
فورا لم تركه والعذر وانما بقي طهارة في الوقت بشرطين اذا توشا العذر
ولم يطهر ا عليه حدث اخر اما اذا توشا حدث اخر وعذر منقطع ثم سأل
توشا العذر ثم طهر عليه حدث اخر بان سأل الا في فترتي طهارة فغيره
يجب رد عذره او تقبيل بقدر قدرته ولو بصلوة موبى او برده لا يفي فاعده
بخلاف الجانيض لا يصلي من به ثلاث ركعات خلف من يبطل ل لان مع حدث
باب النجاس جميع نجس يقتضي طهر وهو لغاية الحقيقة والكم في عرفا
يختص بالاول يجوز رفع نجاسة حقيقة عن نجاس ولو انما او كونه نجاسا اولها

اولها ولو لم يمتنع بغيره بطل ما لم طهر قاطع النجاسة بغيره بالعصا
وما ورد في الرق فطهر الصنع ونحوه يتنجس من كل نجاسة ولو لم يكن كرميت
لا غير قاطع وما قيل ان الدين وقول ما يوكمل من كل خلاف المختار وبطلان
ونحوه كمن يتنجس بغيره بطل ما لم يمسح بعد الجفاف ولو لم يمسح ما لم
وقول ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
صيقلا لاسم الكراهة وظف وعظم وزجاج وآنية مبنية او غير الطهر وصفات
فصله بغيره منقوشة بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
لان لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
بالنجاسة بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
كما كان ثابته فيها لانه بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
حتى ناكرا جافا من بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
لا يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
بالنجاسة بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
طاهر وكسائر طهارة البدن جوهرة والاكس بابل والاراسها طاهر
فيغسل كسائر النجاسات ولو دما عبطا على الشهور بغيره بطل ما لم يمسح بغيره بطل
لمرض به وميتها والامر مني آدم وغيره كما يحتمل الباقين في ولا من توبه لوجه

او بطلان الارض ويدل على الظاهر من انفسهم بل يعود بحسب ما يرد
 السعد لا وكذا في كل حكم يظهر اثره بغير ما وجدته في الخواص الملهمة
 الطائفة وتبين في غير نظم ابن وهبان فقلت نعم من سجع والحقاف
 مطروحة تحت وقفا العين والجفر ذكره وبيع وتحليل وكوة تحلل وكوة
 والدخول القنطرة تعرف في بعض مذهب وزعماءنا روى على بعض
 ويظهر زيت نجس بجعل يونا يقضي للبلوي كنوز شمس باجسب الكلب
 كطين نجس فعل منه كوز بعد جعله في النار ليطهر ان لم يذوقه من غير
 ذكره الحكي وعنف الشك عن قدر درهم وان كره تجويفه في مائة
 تنزيها فيس وقوفه بطل في مائة البقرة وقت اهلولة الا اصابه الله
 نذر هو متقال وزنه عشرون قيراطا في نجس كفيف به جرم وغيره من
 وهو داخل فاصل الارض في مائة من مائة كقنطرة كقنطرة او كذا
 منه موصيا لو شوا غسل مغلط وبول غيره كوال ولو من صغير لم يلزم الاول
 اخفاش وخروجه فظاهر وكذا بول الفارة لتعذر التجزئة عليه الفتوى
 كانه التامر خائبة وسجي اخر الكلب ان خروجه لا يفسد ما لم يظهر اثره
 وفي الاشباه بول ابنور في غير اوان اما عقور عليه الفتوى وهو
 من سائر الحيوانات الا ان شربها دم عليه ما بقي في طرود وقوله
 وطحال وقلب ما لم يسلح دم سكب كل من برغوث وبق زاد في البرك

مغلط

في البرك وتبين وهو كافي القاموس كراي وهي ذواته حراما على ما بين
 انما شربها في باني الاشربة روايت في تحليطه وتحقيفه والظاهر وجوب
 الاول وفي القدر الاول بطلان كل شيء لا يترك في الواء كبطايني ووجع اما
 فيه فان ما كولا فظاهر والاختلاف وروث حتى اذا دبرها نجاسة من كل حيوان
 غير الطيور وقال المحقق وفي شربها لينة او اما طهر وطهر بها نجاسة اخرى للبلوي
 وبه قال مالك لو اصابه نجاسة عليه نجاسة فحقه نجاسة للعلامة
 كافي الظاهر به ثم حيث اطلقوا النجاسة فظاهر التحليط وعنف دون نجس
 جميع بدن وقوب ولو كبر هو الحتم ذكر الجلبس وجره في القدر ربع
 انصاب كبد وكذا وان قال في الحقايق وعليه الفتوى من نجاسة كبد ما كولا
 ومنه القيس طهره في جرمه ونجس من سبل او غير ما كولا في طاهر
 وجع ثم الحقة اما طهره في نجاسة فحقه وعنف من سكب اعاب بول حمار
 وكذا نجس طهرا بول ان تصفح كره من بركه اجابتهما الاغوان
 باصا به اما للضرورة لكن ان وقع في ما قبل نجاسة الارض لان طهارة
 اما كذا جرمه وفي القيس لو غسل في سبط وزاد قدر الدرع من سجي ان
 كالا من نجس في سبطه وطين شارب ونجس طاهر بركين وكل كراة
 وانما في غسله لا يظهر ما وقع فطرانها الا اناء عفو وما ورد في جري
 على نجس في اواني ادور وكذا الاشربة ولو اقله لا يجف فزاد نجاسة على

يذوق

جعلت التحقيف

تحقيف

وقد مر ان العبرة بالانكسار
على الاشياء
والا لا يخرج من الخفاء
والا لا يخرج من الخفاء
والا لا يخرج من الخفاء

لكن قد مر ان العبرة بالانكسار على الاشياء
تجلى على الاشياء على انكسارها في المنعرجات
وما قد وقع في برصها مما لا يتصل بالعين
او بدلت انما كانت بخلافه في المنعرجات
هو انما كانت في المنعرجات في المنعرجات
ان لا يعيد الاصلوة التي هو فيها كما لو كان
على خطه في المنعرجات في المنعرجات
يطهر الباقى في المنعرجات في المنعرجات
وكذا يطهر في المنعرجات في المنعرجات
اي بزال في المنعرجات في المنعرجات
ليعم في المنعرجات في المنعرجات
بازالة الى ما جاز او صابون ونحوه
فلا تاول او غسل الى ما جاز او صابون
حتى لا يبرح به جلد بل يستعمل في المنعرجات
فلا تاول او غسل الى ما جاز او صابون
لموس في المنعرجات في المنعرجات
لوعصر وغيره فطرطرا بالنسبة الى دون ذلك

الاشياء في المنعرجات

بل يطهر الاطهر في المنعرجات في المنعرجات
النجاسة والا فليطهر في المنعرجات في المنعرجات
ما لا يخرج من الخفاء في المنعرجات في المنعرجات
وعلى من هو في المنعرجات في المنعرجات
على المنعرجات في المنعرجات في المنعرجات
من بول نعت وجفت في المنعرجات في المنعرجات
فصل في الاستنجاء اذا لم يجد من سبل فليس
سنة موكدة مطلقا وما قيل من ان
اربعه شخص في المنعرجات في المنعرجات
من خارج وان قام من موضع في المنعرجات
قاعة لا قيمة لها في المنعرجات في المنعرجات
باقبال وادبار شتاء وصيفا في المنعرجات
ان يقع في المنعرجات في المنعرجات
عند احد اما مع فيه في المنعرجات في المنعرجات
كما يجزئ من شجرة في المنعرجات في المنعرجات
بحسن مانع ويعتبر القدر في المنعرجات في المنعرجات

ساقط شرادان كثر ولذا لا تكمل السلوة مع ذكره تجبنا بعظيم وطعام وروت
 يابس كحدرة بابتدع كسجبه الا بحرف افروا وخرق وزجاج وشمس
 كحرقه وبنج يوسج الا بغيره فلا يسلو ولم يحج باجاء ولا صبا بانك الماء
 ولو شئت اسقط من كل شيء لم يحج من كل جماعه وخرق وخرق وخرق
 وكلما يتفقد به فلا يصل الى ارض الا بغيره لا يسلو الا بغيره
 فينبغي ان لا يكون فيها الماء المني عند كره كبريا يستقبل قبله ويستقبل بالليل
 او ناطق فلو لا استجابه كره ولو في نيات الاطلاق او في احوال يستقبل بها غلا
 ثم ذكر الحرف في الجديت الطير من حليس في القالبه فذكرها فخرق منها
 اجلا لا اله الا الله من مجلد حتى يغفر له ان اكلته والافار باس كذا كره
 بعد التجرية والتبريدية للمرأة هناك صغير لول او غايط نحو القبله كذا
 اليها وكسقبال كسب في الماء الى الاطلاق او غايط بول او غايط في ماء ولو جازا
 في الاصح وفي الجرحا في الزكركه في البحار في تبريدية وخرق في اوبر او
 حوض وحين او تحت شجرة منكرة او في زرع او في طلق يتفقد بالجلوس فيه
 وكتب بسجده وعللي عيده وفي غار ورس دوراب وخرق في افسس في ارض
 وخرق في اوجيه او كره وخرق في العنق وفي موضع يعبر عليه جد ويعطيه
 وكتب طريق او قاطع او ضيق او في الارض الى العلل او الكلام عليها وان
 في موضع ويتوضا هو او يتقبل فيه لم يحد الا ببول اجد لم يحد في حجره فان

قيل قالوا
 من قولك لا
 من قولك لا

فان علة الوجود اس من ذلك بحسب الكسب البشري وتخرج ونوم على شدة الاية
 بطباع الناس مع طهاره لم يفسد طهر اليد ويشترط ازاله الاية عنها
 الخ الا ان يحذر وان اسس عنه غافلون كسجبه التوسل ان على وجهه بان
 انقص الا لافا او شي على كفاية ان طهر عنها نجس الا لا تكون وقت من
 فاصاب ثوبه فطهر اثره بنجس الا لاف طاهر في نجس سلك باطاهر ان
 بحيث لو عده قطر نجس الا لا لول في شغل نجس بول ان طهره او تباد
 تنجس الا لافارة وجدت في حجره ميت فتقبل ان تنفسه نجس الا لا وقع خرقه
 خل ان طهره لم يحل الا بعد ساعة وان كوز اهل فرجال ان لم يطهره فارة
 وجدت في نفسه لم ير ملأنت فيها او في حجره في نجس على الصفة فارت
 من بين عمل ورس قدس كل حصه وخرق فوجد فيه فارة يضعها في
 خرقة من الدمن فويته الا فان لم يحل الجرح فالتعليل وخرق فالتعليل
 نجس الجرح منه في الذبيحة ونجس الجرح في الماء وطهره في شيا قدام طاهر
 وادوان الكز باطاهر الا قدام طاهر كالم بالاعطى لا لافرة وشراب كحل
 اتس الا نجس وحين وشعره واورث سلك كل بعد غلبه في شئ الا
 كل حيوان لول له وخرقة كحل حكم العصب حكم الماء ولو تده الفخ طاهر خالها
 العبرة لا طاهر من تراب وناجس طاهر في شئ فخرق وكثرة لا يحل طاهر
 نجس لا ينبغي اخذها من الاثنية لانه ليس لها ركة التبريد الى الحما كسجبه

وفي الغرض على عمل النسخ يوم ويغني بوي في يكون لا يشي قبل الزوال
 ويختلف باختلاف الزمان والكان ولو لم يجد ما يعزى بغير قامة وهي سبعة اقدم
 ونصف بقدر مرادف ابراهيم ووقت العصر من قبل الغروب وهو غيب الشمس
 ثم عادت بل بعد الوقت الظاهر يوم الوسطى على المذهب ووقت البصر
 المأخوذ بغيره وهو حجة عندنا وبه قال ائمة واليه رجح الامام كما خرج
 الجمع وغيره ما كان هو المذهب ووقت العشاء والوقت الى سبحة كمن اذنت
 ان تقدم عليها الوقت الا انما يوجب الترتيب لانها رمضان عند الامام فانه
 وقتها الكفار فانه في مطلع الفجر قبل غروب الشمس في ربيعة شتاء وكلف بها
 فيقدر انما ولا يوافق القضاء فقد وقت الادب في البرهان البير فتارة المال
 وتبعد ان شجرة في العازة في حجة فترم المصنف انه مذهب قبل لا يكلف بها
 لعدم سببها وبه جرم في الكثرة والذروة المقتضى في بقى البقاء في وقتها الجواب
 والذين غلبوا في رجب الشريعة والابحالي ورواها المقاتل ومنعها ما ذكره الكمال
 قلت ولا يساعد حديث رجال لا يروون جيل كثر من ثورته فانه طر شرا قبل
 الزوال ليس بكنة لان انفقوه فيه العلامة لا الزمان وانما فيها فقد الزمان
 والمستحب لجمال الابد اما في غير ما سافر والختم به هو الحجة بحيث يزل بعض
 ثم يعيده بطهارة لوفيه قبل يومه بعد الان ان لم يوافق يوم الامام فيكون
 فالعيسى افضل لكرامة مطلقا وغيره في الاول اما الاقطار فليس بها حجة وما

وتأخير طهر الصيف بحيث يمشي في كل مطلقا كذا في الجمع وغيره اي بلا شرط
 ذلك مطلقا ومنه وجب كذا ولا يستحب ان في الزمان لانها فائدة وتأخير صيفا
 وشتاء تؤمنه للنوازل لم يتغير كما بان لا حاجة ليعين فيها في الراجح وتأخير
 عشا المأثرت البيل قيده في الثانية وتأخيرها بشتاء اما في الصيف فيندب
 تعجيلها فان اعزها لما زاد على الصيف كره لتقليل الجماعة اما في فساد
 وآخر العصر لما اصغر ابراهيم فكلوا في كل من قبل التغيير في المالكه وآخر الوقت
 المأثرت النجوم اي تتركها اي التأخير لا يفعل لانه ما مورخا
 الا بعد ركعة كون على الكبر وكون على الكبر وتأخير الزمان آخر الليل
 بالانتهاء الا قبل النوم فان افاق فانه افضل والمستحب تعجيل ركعتي
 الرمي وبالصيف الخفيف تعجيل عصر وعشا يوم عظيم تعجيل من مطلقا وتأخير
 قدر ركعتين يكره منهنها وتأخير غيرهما فيسبغها في ديار كثر منهنها قبل عشا
 او فاتها في ديار فانه في الحكم الاول وحكم الاذان كالصلاة تعجلها
 وتأخيرها ذكره في غير ما ذكره مكره مطلقا ولو قضا او وجب في صلاة
 او على جنازة وسجدة صلاة وسهوا لا شك في سبب شروق الاحرام ولا ينعون
 من فعلها لانهم تركوها والاداء بها عند التعجيل الى من الترك هذا كما في
 وغيره ما استواء الا فضل يوم الجمعة على قول الثاني المصحح الحمد كذا في الاستبانه
 ونقل الحاشي عن ابي حنيفة ان عليه الفتوى وغروب الاعصر هو مطلقا

في وقتها الجواب
 في وقتها الجواب

فعله لا والله كما وجب بخلاف الفجر والاعاديت تعارضت فتسقط كالمسح
صدره لغيره ويعقد فضل شريع فيها كبرية التجرع لا يعقد الفجر وما هو
ملحى به كوجب بعينه كوتر سجدة تلاوة وصلوة جنازة تليق الآتي في كل
وحجرت فيه جنازة لوجوبه كالأقليات في ما قصا فلو وجبت فيها لم يكن فعلها
أي تحريمها وفي التحجرات أفضل لأن لا يفرج جنازة وصح مع الكرامة تلويح بداه
فيها ونزادها فيها وقد نذر فيها ونفسا تلويح بداه فيها فائدة لوجوبه
ثم ظاهر الرواية وجوب القطع والقضا في كل كافي البصر وقيل من الغيب
فيها على السبيل على أنه غلبت على فضل من قراءة القرآن وكأنه لا ينهض من كان
الصلوة فالأولى ترك ما كان ركن لها وركه أفضل لعدم اوجبه بسجدة كالمسح
وأما لا بعينه بل لغيره وهو ما يتوقف وجوبه على فعله كمنه وورق على طهر
وسجدة في بهو والذي شرع فيه فترقت بسجدة وكبره ثم أفده ولو سبته
فجر وصلوة معرو لو لم يجرع يعرفه الأكره قضا فائتية ولو ترا ولا سجدة تلاوة
وصلوة جنازة وكذا الحكم من كرامة تفعل وجب لغيره لا فرض أو واجب
بعد طلوع فجر سوى سبته لفضل الوقت به تقدير حتى لو نوى طوعا كان سنة
الفجر لا يجزئ قبل صلوة الغيب كالأكره ما خيره الأيسر زوجه خروج الإمام
من الحجة أو قيامه للصعود أن لم يكن له حجة فخطبة ما سبى منها من إلى ما
صلوة بخلاف فائتية فائتية الأكره وقبلة المصنف في الجملة بوجه الترتيب

والأقليات

والأقليات وتبصيل التوفيق من كلوى النهاية والعدد وكذا كبره تلويح عند
افائتية صلوة مكتوبة أي اقامته إمام مذبح الحديث إذا رقت صلوة فائتية
الأقليات الاستسكان لا يخفف فوت جماعة ولو باركن شهادتها فان
خاف تركها أصلا وما ذكر من الجليل مردود وكذا كبره غير المكتوبة عند صديق الوقت
وقبل صلوة الجهادين مطلقا وبعد ما بسجدة الإيت في الصلاة ومن صلوة كبره
ومن زلقة وكذا بعد ما كبره عند مد الفجر الأختين أو جدهما أو الشيخ ونحو
طعام تأتت بغيره ولو كان كذا في غير ما ذكرها تأتت بغيره كما كان
فمنه نيف وثلاثون وقتا وكذا كبره في أماكن كغرف الكعبة وفي طرق في مكة
ومجزة ومقبرة ومغسل ومجمع واد ومطعم وأرض من غير زاد في الكافي
ومرابط وواب وأصيل وعلوان وكثيف وبلو حيا وسيل واد وأرض منقوشة
أو لغيره أو من رعه أو كبره أو صحرا ولا يسره لار فائدة ثلثون ويكره أن يركل
العش أو النكل أو الكيلج بعد ما بعد طلوع الفجر إلى ادائه ثم لا بأس بشيء من حاجته
وقيل كره إلى تلويح وكذا وقيل إلى ارتفاعها فيض الأيسر من أربعين فترقت
بعد رشفه من طهر فالكثافة فبغيره ما رواه محمود على جميع فعلا لا وقتان
جميع فلو قدم الفجر على وقتة وعزم لو عكس إلى آخره عنه وإن صح بطريق
القضاة الإجماع معرفة ومنه كذا في سبى والبايس بالتقليد عند الفجر من
بشرط أن يترجم صحيح ما يوجب ذلك الإمام كالمؤمنان أحكم الملق بالملأ بالبايس

أما

اذا كان عالما بالسنن والادوات ولو غير محتجب بجزء من اجزاء
واقامة تحدث الاذنين على اذن من اذن امرأة وثني وفاتح ولو عالما
لكنه اول بانامه واذن من من اجل ثني ولو لم يفتح لمعنه وصحي لا يعقل
وقال الا اذا اذن لنفسه وراكب الامساك وبعده اذن من من اجل ثني
وجوب الاقامة لثني وعينه تكرار في الجمع دون تكرار واذا اذن امرأة
ومجنون ومعتوه وسكران لم يعقل الاقامته لانهما لا يحسنون تعقبا لثني
سواءن غشيه وغرضه وحسنه ولا يعقلون وفيها بالوفاة بسبب حدث خلاصه
لكن بغير السراج ينبغي وقوم المصنف بعد من اذن مجنون ومعتوه وصحي
لا يعقل قلت وكاف وفاتح لعدم قبول قوله في البيانات وكذا تركها معالجها
ولو نفردوا لكانت الامانة في حضور الفرق بخلاف مسلم ولو كانت في بيت
مبصر او قبة لها مسجد فلا يكره تركها اذ اذن ابي كتيبة او مسلم في مسجد بعد
صلوة جماعة فيل يكره فعلها وتكرار الجماعة الا في مسجد على طريق فارما
بذلك جبر افعالهم من اذن بغية اي المؤمن لا يكره مطلقا وان جفوت
كره ان يكره وحده كانه شبيه بامامة ويجوز ما وجد قال احمد وابو
نبا والواجب الاجابة بالقدم من سنن الاذنين ولو لم يبا لاجابا ونفاه
وسامع خطبه وفي صلوة جنازة وجماع وترا وكل تعليم علم وتعليم غير
قرآن بان يقول بلسانك الله ان يحسن منه وهو ما كان غريبا لا

غريبا لا يحسن منه ولو تكر اجاب الاول الا في الجميع من فمقول وفي صلوة
خير من ان يقول صدقت وبررت وينبغي ان يقيم عند سماع الاذنين بركعة
ولم يكره كل سيرة الى اذنه او يحسنه ولو لم يجز في غيره فله ان يرفع يده ويغير يده
افضل فيه وعوا عند فراغه بالسيرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان في
جهر يجره يسير له الاجابة ولو كان خارجا اجاب بالثني به بالقدم ولو اجاب باللسان
لا يكره ان يكون مجيبا وهذا على ان الاجابة بطريقه بقدمه لا بلسانه كما هو قول
وعليه الفتوى فيقطع فراه من ان لو كان يقرأ بمنزلة ويجوز ان يسجد ولو كان
لانه اجاب بحضوره وانما يقرأ على قول الجمهور ووجهه باللسان لانه
اي حديث اذا سمعتموه من فتوى او مثل يقول لا يطعني الهوى ولا يطعه
وقوله في انما قلنا من المحيط وغيره بانه على الاول لا بد من السجدة ولا بد من
بل يقطعها ويجوز ان يشغل بغير الاجابة قال وينبغي ان لا يجيب بلسانه فافقا
في الاذنين من يد الخطيب ان يجيب بقدمه اتفاقا في الاذنين الاول والجميع
الوجه اليسرى انقص في الساتر خافه انما يجيب اذن سجدة ومن لم يقرأ من
عمره سجدة في ان من جهتها واجيب عليه قال اجابة اذن سجدة بالقدم ويجوز
الاقامة ندبا لاجتماع الاذنين ويقول الله قد قامت الصلوة اقامتها
واودعها وقيل لا يجيبها ووجهه من ثني على السجدة بعد الاقامة او جبر الاما
بعد بالاجابة بركعة وينبغي ان طالع الفصل او وجد ما بعد طعنا كل ان

وخل السجدة وكون يقف على قدام الام في مصلاة ركب السجدة لا ينظر
عالم بغير غيرا والوقت يتبع كبره لان يكون في سجدة ولا يرا الا
والاقامة لانه السجدة مطلقا ولا الامامة لو لم لا الفصل كون الامامة
الكون وفي الدنيا لانه على صلوة وسلام اذن في سبعة فترات في كل
النظر وقد حققناه في استخراج شرائط الصلاة هي ثلاثة اذن شرط
كثيرة وتجزئة وقت خطبة وشرط وركعة واحدة وسبعة عورة وسنة طهارة
بقاها في شرطه تقدم ولا تقاها باقية الصلاة هو القراءة فانه ركعة في
شرط في فية لوجوده في كل الاركان تقديره لانه ركعة يستلزم الاقامة
لقد العلم الامامة وشرعا ما يتوقف عليه شي ولا يخل فيه هي سنة طهارة
بدنه اى جسده لدخول الاطراف في السجدة دون البدن فليحفظ امره
بنوعيته قدس لانه غلط وخطب مانع كذلك قوله كذا ما يتوكل بركعة واحدة
جاءه كصبي عليه ثوبان لم يستكمل ثوبه من سجدة ولا ركعة في كل ركعة
في الاربع ومكانه اى موضع قدس او احد هاتين ركني الارض موضع سجدة
اتفاقا في الاربع لا موضع بدنه وركبته على الظاهر الا اذا سجد على كفيه كما يحكي
من ان ناري الخشب لقدر كادتيك فطر خبذه ومكانه بالاول لانها اقم
والاربعة سجدة عورة ووجوه عام ولو في الخلوة على الصحيح الا ان بعض صحيح
والرب في سجدة في صلوة وركعة واحدة ما تحت ركبته وشرائط

وشرائط السجدة ركعتين في كل ركعة في كل صلاة في كل وقت في كل يوم في كل سنة في كل
ولو تفتي ادم بركعة ادم ولدته طهارة وطهارة واما جسدتها تتبع لها ولو تفتي
مصليها ان ركعتين كانت ركعتين في كل صلاة على الكعبين قال ان ركعتين
سلوة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت بركعتين في كل صلاة على الكعبين
كما يجوز في الطلاق الدوري والخلوة ولو تفتي جميع بدنها حتى تحبها ان زلزال
خلا الوجه والكفين فطر الكف عورة على الكعبين على المعصية وموتها
على الاربع ووزنها على البرص ونسج المرأة ان يمس ثوب الوتر من الرجال الا
عورة بل خوف الفتنة كسرة ان يمس ثوبه لانه غلط ولذا ثبتت بركعة واحدة
كأيا في الخطر ولا يجوز النظر اليه بوجه كوجوه فانه يحرم النظر الى وجهه
الامر اذا نكث الشهادة انا بدنها في كل ركعة ولو جسد كالمالك قال في كل
منوط بعد خشية الشهادة مع عدم عورة وفي الركن لا عورة للصغير جدا ادم
لم يمسه فقبله وركعتين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
الاربعة ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
من عورة غيبته او غيبته على اعتمه واخلطه قبله ووجوهها وان غيبته على
ذلك من الركن والركعة ويجمع بالاربعة ولو في عضو واحد والافاقا فان بلغ
اذا ما كان من سجدة وسجدة ركعتين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
فلو راس يقيم نفسه ان ركعة وتمام سائر الايضاف ما تحت ركبته ولا يضر النساء

منه عورة ٣

ويشكله لو جردا أو طينا يبقى إلى تمام صلوة أو ما كدر الاضافيا ان وجده
 في كنفه العظمى في جميع الانحاء نعم في الاضطراب لا في الاختيار يصله قاعدة
 كافي بصلوة وقيل ما دار عليه وسياير كفي وحوالات كسره من ادراك كان
 ولو ارجح له ثوب لو باعارة ثبت قدرته وهو الاصح ولو عد به بصلوة لم يخف فون ان
 هو الاطراف كرجل أو فوج طهارة مكان ويل يلزم كسره ان شئ من شئ من كسره لو جردا
 أي سائر كسره كسره على بطلان به لم يثبت فانه لا يثبت به فيها اتفاقا بل خارجا
 ذكر الوافق او قل من بطلان به ثبت بصلوة فيه وجاز الالاء كما في ختم محمد
 بل كسره في الاطراف وقيل بطلان به لو كان بغير طاهر اصله فيه جازا
 كالكمل وهذا اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة او يقللها فيجوز كسره على نجاسة
 والاضابط ان من يلبس بلباسين فان تبا وياخيه وان تملقا اختار الا
 ولو وجدت الطهارة الباطنة سائر بغيره من راسها كسره باقله كسرت
 ستره ايسرها عادات بخلاف كسره لانه لما سقط بعد راسه فيغيره
 اوله ولو كان بغيره من راسه كسره كسرت كسره بغيره ولو وجد كسره
 ما يستر به بعض العورة وجب تعالاه ذكره الكمال في التحليل ان قيل تعني وجوب
 قتال في القتل والبر والافان وجدا بغيره احد كافي بغيره بل لا يثبت
 في الكسره كسره بغيره كافي في الجرح بغيره وفي النهر بغيره ان اضل
 في الاولية والتحليل بغيره انه لو صلح بالاعاءة بغيره بغيره بغيره بغيره

في فصل من صلواته
 وهو ان يستره
 كافي بغيره كافي بغيره

ثم يلبس المرأة وظهرها ثم الكسره الباقى على السواء او لم يجد المكلف كسره
 ما يزيل نجاسته او يقللها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ويغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لان للتعقيم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وهي الارادة المرجحة لاحتمال اذ من اى ارادة بصلوة عند تعالاه الخوض
 لا طلاق العلم في الاصح الا ترى ان من علم الكسره لا يخلو ولو باعارة بغيره بغيره
 القائل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 او يخرج من جوارحه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 عند الارادة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 عند الارادة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الا غلبت الاثبات ونصب بالمال فاستان وقيل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 علمانا اذا لم يتقل عن الصلوة على علمه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 قيل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 منى وسجدة في الحج وجاز تقدمها على التاكيد ولو قبل الوقت وفي البدل من
 من ستره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 جاز تقديم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا في بصلوة وهو كمن يستره البناء وشروطها فغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

بشيء متاخر عنها فذهب وجوه الكفر في الركوع وكفى بطلان نية الصلوة
وان لم يقل عد ثقل وسر رتبة وراح على المعتد او تعيينها بوقتها وقت
والتعيين احوط ولا بد من تعيين عند نية كل صلوة لم يجز ولم يعلم ولم يميز
الفرق من غير ان نوى الغرض من كل جاز وكذا اليوم وغيرهما لا يستلزم
لفرض ان ظهر وعصره بالجمع او الوقت او الاصل او لو الغرض قضاء
لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتد قال في نية اول ظهر او اخر ظهر عليه في الغرض
عن التنية لا يشترط ذلك الا في سجدة الكاتب ووجوب انه ويزاد في سجدة
قراءة وكذا في سجدة السهو دون تعيين عدد ركعاته لخصه لما ضمنها في غير نية
في عدد ونوى اعتقد انما بعد لم يقل نية لانه لو نوى الاقراء بالام لا يشترط
في صلوة الامام ولم يعين صلوة في الاصل وان لم يعلم بها لخصه في نية صلوة
الامام بخلاف ما لو نوى صلوة الامام وان لم يشر نية في الاصل لعدم نية الله
الا في سجدة وجازة وعند علي المختار لا يختصا صعبا بالجماعة ولو نوى في وقت
مع بقائه جاز الا في الجمعة لانها بدل الا ان يكون عنده في التقادير انما نوى
الوقت كما هو رأي البعض فصح ولو نوى ظهر الوقت فلو مع بقائه اي الوقت
جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه بان قد خرج وهو لا يعلم الا في الاصل
وشبهه فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لجازة مطلقا الصبح الفضا نية
الاذا لم يكن هو المختار وصى اجنازه بنوى الصلوة وحد ونوى فيها الا

الدماء الميت لانه الواجب عليه يقول صلى الله عليه وسلم وانما الميت وانما عليه
الميت ذكرهم بنى يقول نويت ان صلى مع الامام على من صلى عليه الامام وانما
في الاشياء بخلافه لو نوى الميت الذكر فان انه بنى او عليه لم يحرم ولا يضر تعيين
عدد ركعاته الا اذا بان انهم اكثر منه لعدم نية الزيادة والامام بنوى صلوة فقط
والا يشترط صحة التنية انما لا يقتضي بل ينيل الثواب عند اعتد الاجد به
لا قبله كما يشترط في الاشياء لو لم رجالا فلا حث في الاصل ما لم ينوى الامامة
وان لم ينال فان اعتدى به المرأة لم يجز انزل في صلوة جنازة فلا بد من صلواتها
من نية ما تمها لا يلزم لها وبالجملة ان لا الزم وان لم يعتد بجنازة في صلاة
فقليل يشترط قبل الاجتابة اجتماعا وجمعة وعيد على الاصح خلافه في شيا وعلينا
تجاوزا حيث صلواتها الا لا ونية استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا على
فما قيل لو نوى بناء الكعبة او اتمام او حجاب بسجدة لم يضره على الخروج نية
تعيين الامام في سجدة الاقراء فانما ليست بشرط فلو اتيمم بلبسة زينة فاذا هو
صبح الا اذا تخلفه بانه في غير الا اذا عرفه مكانه كالقائم في المسجد وشاره
كذلك الامام الذي هو زيد الا اذا اشار بصلوة محقة كذا ان الشا فاذا هو في الصلاة
وبعد الصلاة لان الشا يدر شيا العلماء وفي الجنبى نوى ان يصلوا الا غاف من هو
عنه بعد فاذا هو على غير وجهه لا كان الا ان الشا باللبسة عند نية يتكلم في الصلاة
في مسجد عليه الصلوة واسلم باكان في زمرة فليحفظه والسواك استقبال القبلة حقيقة

حسنا مدى الدهر تنزه دخول الوقت او تقاضا وفولته وبتروا وطرا وبقيا الحجة
 ونية اتيان الامم ونطقه وتعيين فرضه وجوبه فيكون سجدة واحدة على كل ركعة
 وسلمة غبار ان هو يقدر ومن ترك ما رواه الله جلالة ومن مدحها وبها يات
 ومن قال فعل كل ما بين ومن سبق تكبيره فذلك بعد ذلك فذلك بعد ما بين
 القبلية لعلك تخطي بالقبول فيكون سجدة واحدة على كل ركعة ومن قال فذلك
 الجواد فيعجز والحق بان بعد ذلك فيكون سجدة واحدة على كل ركعة فذلك فيكون
 آية ونقرا في ثنتين من سجدة وفي كل ركعة فصل الوتر فذلك ومن كان موثقا
 ففذلك فيكون سجدة واحدة على كل ركعة وسجدة واحدة في سجدة واحدة على كل ركعة
 او على فصل ثوبه اذا ظهر الارض بجوار مقره او اوك فقال بصلوة بقطعة
 وتبرعوا من عليك مقره بجوارك في حال فذلك من ركعة سجدة واحدة في سجدة واحدة
 وسجدة واحدة بصلوة تعود وفي سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
 اما لو كان سجدة واحدة في كل ركعة اجزاء فان اتي بها او اتي بها في اتي بها
 او ركع او سجدة او قعدا الاخير نايلا بعد ما اتي به بالعبادة ولو القارة والقعدة
 على الارض وان لم يدره نفسه لغيره لاشتمالها فكان وجوده كعدمه
 والناس عنه غافلون فلو اتي النائم بركعة تامة بصلوة لانه زاد ركعة وهي
 لا يقبل الفرض لو ركع او سجدة فقام فيها اجزاء للحصول الفرض منه والوضع بالارض
 ولها واجبات لا تفترق كما وتعاد وجوبا في ركعة واحدة وان لم يسجد في ركعة

وان لم يدره يكون فاسقا ثما وكذا كل صلوة او ركعة مع ركعة التبرع بها
 والحق ان اجزاء الاول لان الفروض لا يتكرر وتسمى على ما ذكره اربعة عشر ركعة
 فاجزاء الركعة في سجدة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 فذلك على كل ركعة واجب ككل ركعة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 ومن ترك ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 آيات قصار نحو منظر عجب وسيد او بر ووسيلة وكذا لو كانت الآية او
 تعدل في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 وفي جميع ركعات الفصل لان كل فسخ من صلوة وكل الوتر اجزاء في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 في الركعة الواحدة من الفرض على التمام في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 قبل سورة الاوليين ورعاية الترتيب بين الركعة والركعة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لا يتكرر ففرض كامة في كل ركعة في سجدة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 سجدة من الركعة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 حتى لو سجد في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 اجزاء قدر سجدة في الركعة وسجدة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 لكن المشهور ان كل الفرض واجب ككل ركعة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 والقعود الاول ولو في فصل الركعة وكذا في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة

والصلى لوامانا ومنفردا الفاتحة وقرا بعد ما وجوب سورة او ثلث ايات
الاية او الايتين فصل ثلاث ايات تصار في ثلث ايات
تتضمن التسمية بالاسم والحمد لله والحمد لله والحمد لله
او حذف بالحق يصح احدهما او بهما في الاما نفوت بحركة الالف
كما هو ومنفردا لو في اسره اذا سمعوا من مثله فخرج جميع وعيد اما حديث
اذا من الالف فامروا من التعليق بعلم الوجوه فلو حذف على ما عرفت من اصل
بما الفاتحة بديل قوله اذا قال الالف ولا يضاف اليه فقولوا امين ثم كافى بغير
الاخطا للركن ولا يكره وسئل اقرأة بكتبة ولو لم يقرأ او كره فانه عليه السلام
لا بأس بختم بعض منه المصلح ويصح بدونه معتبرا بهما على كونهما في بعض
لأنه ليس من المصنفات كونهما في بعضه وبسبب طهره وسوى راسه بعبادة
غير رافع ولا يتركه في سجدة في الاخرة كونه او نقصه كونه تزيينا
تجربا لانه ركع او اذ كان لا يدرك لظاهري ان غرضه الاكل ما يسهل ولو اراد
التقرب الى الله بركعة اتفاقا لكانه نادر ويجوز قبله الا في بعض النسخ عنهما
ان ما ينبغي على الزوج المتابعة للاركان انه لو رجع الالف راسه من الركعة او
قبل ان يتم اتمام الركعة لا يوجب متابعته وكذا في غيره من الاعمال
ركوعين بخلاف سجدة او قيامه ان شاء قبل تمام السجدة فانه لا يتابع
على تيمم لوجوبه ولو لم يتيمم جاز ولو لم يتيمم في الركعة او غيره فانه لا يتابع

لا يتابعه وان سجد فافلون ثم رجع راسه من ركوعه سجد في الاول والركعة
التون لا تفسد بل تصح بجزء او بركعة او بركعة في الالف وقالوا لا يصح تيمم
ويكتفى بالتيمم المكون من ركعة واحدة والركعة واحدة في الركعة الواحدة في الركعة
نقطه ويجوز فيها لو منفردا على ما عرفت في سجدة او ركعة او ركعة او ركعة
لا حرج منه او واجب او فرض في ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
لوجوبها من الارض ثم يديه الا بعد ركعة واحدة مقدما انما ركعتين كونهما ركعة واحدة
الركعة واحدة والركعة واحدة في ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
وجهه جده بالاولى لا يصح الى الصلوة وعرفنا من اصل الجاهل الى التيمم في
اكثر ما وجب قبل ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة في ركعة واحدة
بالانفصال عن الركعة واحدة وعلمنا ان ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
وضيح اصابع القدم ولو اوجده نحو القبلة والالف جزءا الناس عنه فافلون
كايده من ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة في ركعة واحدة او ركعة واحدة
كما انما اذا كان الكور على راسه فقط وسجد على ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
ولا انك على قولك لا يصح لعمرك على ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
والناس عنه فافلون ولو سجد على ركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
ظاهر او الالف بركعة واحدة على ما عرفت في الركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة
كافى في الركعة واحدة ولو بعد الركعة واحدة او ركعة واحدة او ركعة واحدة

والتسبيح

مسند الامام ابو عبد الله عليه السلام
وقد ورد في فضل الصلاة
نقد في امر عبد الله بن محمد
والله اعلم بالصواب

مكتبة الادباء

التي يفر من الرسل بل لم يفر فيجعلها بين اليدين ويحاسب عليها ويصحب طبعه
ويوجه اصابعه في المنصبين في القبله ويستفي في الغرض في نضل الامارة فانه يكون
فيها ما في ثلث امدن ويضع منها على فخذة اليمنى يساره على اليسرى ويصحبها بعد
مفرجه قليلا على اعطافه عند ركبتيه ولا يأخذ الركبة هو الاصح لتوجهه الى القبلة
ولا يشرب بابتداءه من الشاهادة وعلى التقوى كافي الاول والجزء الثاني من التقوى
وعادة الفتاوى لكل احد ما يصح الشرح ولا ما استأخرون كالكامل والجزء الثاني من التقوى
وشح الاسلام بعد وفهم انه يشترط عليه الصلوة وسبب الامانة وسبب الامانة
من دور البحار وشعره من الامانة كالتقوى به عند ناله فيغير باسبابها بعد كلامه
اشترطه من البرهان الصحيح انه يشترط عليه بعد ما يرفعها عند التقوى فيصحبها عند
الاشبات والجزء الثاني من التقوى على اقل الاشياء لان خلاف الدلالة والرواية يقولون
بالسجدة على اقل بعقد عند الاشارة انتهى في بعضي عن التوجه الى القبلة
وفي الصحيح انما سببه في غير الشهادتين وهو وجوبها كما يشترط في السجدة
غيره فيقيد به ووجوبه في الاسلام كما بان اختلاف في الانفصالية في وجوبه
الا انه يقصد بالفاظ الشهادتين ما مراده عليه من الاشياء كما هي في السجدة
على شبيه على نفسه او لانه لا الاخبار عن ذلك كقول المجتبي في ظاهره ان ضمير عليا
للحاضر من الاحكام اسلامه وكان عليه السلام يقول فيسلي في رسول الله ولا يفر
في الغرض على الشهادتين في القعدة الاولى في اجماعها فان زاد عامدا في وجوبها

فانما لا عادة او سببا وجب عليه كذا هو اذا قال اللهم صل على محمد فمقطر على كذا
الاختصاص بصلوة بل لا غير القيام ولو فرغ التوجه قبل انما سببت اتفاقا وانما سببت
فيترسل فيخرج عند ذلك انما سببت ثم قيل في تركه الشاهادة وانما سببت فيترسل فيها
بعد الاولين بانما سببت تحتها سببت على الظاهر ولو زاد لا بأس به وهو
مخير بين قراءة الفاتحة ووجه العنق وجوبها وسبب على ما يكون قدر ما وفي الثانية
قدر سببها فلا يكون سببا بالكلية على انما سببت في التوجه على وجهه
رضي الله عنه وهو السارق المواقف من الوجوب ويقبل في القعدة الثانية في
الافتراء من الاول وشهد ايضا على النبي صلى الله عليه وسلم في زيادة في الفاتحة
ونكر انما سببت عليه وعدم كرامة التوجه ولو ابتداء بسلامه لان زيادة الاخبار
بالواقع عين سلوك الادب ففصل من ذكره الى انما سببت في غير ما نقل
لاشود وفي الصلوة فلهذا في قيام السجدة وبما يليها من الصلوات لا يوافق
وخص بها بهم سلامه علينا اوله لان ما سببت من اوله لان المطلوب بصلوة فلهذا
حليل لا على الاخر فالتشبيه ظاهر او يرجع الى الحمد او المشبه به فيكون اذني
مثل مثل نوره كشوة وهي فرض على بالار في شعبان ثاني الحجرة مرة واحدة
اتفاقا في العرف على بلق في صلوة ثابت عن الغرض من حيثنا وفي المجتبي الحبيب
على النبي صلى الله عليه وسلم ان يقرأ الفاتحة في كل ركعة او في كل ركعة او في كل ركعة
على الساتر والذكر كما ذكره صلى الله عليه وسلم في التمام عند الطلوع ونكره اي

في شرح المناسك يجب انفسا على الراجح كافي الهدى لكن تعقيب غير ابرور كما
يجوز ان سبق بركه من جملة نعم الله تعالى عليه وادله الجبر على غيره وان في الحق
الكل فخر من غيره فلو سمع جل و علا ان فليس يحرم ولا يحل ان يبيع الكل خلاصة
ويجوز ذلك كذا في كل ما يتعلق بخلق كسنة على وجهه وجوب سجدة ثلاثه وعشرون
وطاوعا وشنا وعرضا فلو طلق كذا في السنة فليس يصح في الراجح وفي حق
البيع بشرط ان يبيعه في سنة ولو ترك سورة اولي ايت شذوذ ولو عذر فربا وجوبا
وقيل ان يبيع الفاتحة حرام في الاخيرين لان الجميع من الجبر ومخالفه في كونه
سنة ولو تركها في ركوعه قايما او اعداها ركوعا ولو ترك الفاتحة في الركوع
لا يقيد بها في الاخيرين للزم تكرارها ولو تركه ركوعا قايما او اعداها ركوعا
ووتر الفاتحة ايت على ان يبيع اى لغة العلم به وعرضا فلو طلق من القرآن ثم حرم
اقامها سنة اخرى ولو تركه ركوعا قايما او اعداها ركوعا فليس يصح عدم سجدة وان
حرام الا اذا حكم حكمه في سجدة ذكره القسما في ولو قرأ آية طويلة في الركعتين
فلا يصح لصحة اتقا لانه يزيد على قدره في قصار قاله الجاهلي في حفظ ما في حق
منه على كل مكلف وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وسنة غير فتن في الفضل
وتعلم الفقه فضل منها وحفظ فائدة الكتاب سورة واجب على كل مسلم
نقص شيء من الواجب ليس في السيف مطلقا الى حاله قراره قراره الجاهلي
في ايجاع الصغير وجبة الجبر وروا في النهاية وغيره من تفصيل ورواه

ورواه في الزهد وحران في الهداية هو الجبر الفاتحة وجوبا في سورة شاء
وفي السورة بقدر الحال ليس في الحق لا ما ينفرد ذكره الجاهلي ان يبيع منه فاق
طوال الفصل من الجبر الى آخر الراجح في الجبر والظاهر منها الى آخره على ما هو
في العصر والشا وبقية قصاره في التعريف في كل لغة سورة منها ما ذكره الجاهلي
واختار في الحديث عدم التقدير وانما يختلف بالوقت والقوم والامم وفي حق
يقول في الفرض بالترتيب جبر فاقدره الزاوي من من وفي الفضل ليلان
بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز الروايات بسبع لكن الاولى الاولى ان لا يقرأ بالترتيب
عند العوام صيانة لذهنهم وطال اولي الجبر على ان يقرأ بالترتيب وقيل ان يقرأ
نه باقله خمس لاي بسبب فقط وقال محمد رحمه الله الكلي حتى الزاوي وعلى التقوى
والحال ان الثانية على الاولى كبرتها بما اجماعا ان ثلث ايات تفارق طول الفصل
والا فبغير خوف والكلات واعتبر الجاهلي في طول الاعداد الايات حتى في الجبر
ما ورد به سنة واستطرد الفضل على الكرامة مطلقا وان باقل الايات لانه عليه السلام
وسلم على بالعشرين والاربعين حتى من القرآن صلوة على طرف الفصل من
يتعين الفاتحة على وجه الوجوب كبره التعيين كاسجدة واولي في الجبر كل جملة
وانما اجبا ما اكرم لا يقرأ مطلقا ولا الفاتحة البتة اتقا ما يوجب الجبر
ضعيف كابط الكمال فان ذكره تحريما وتصيح في الله وفي در البحار من سوط
خواهر زاده انها تفيد ويكون فاسقا هو مروي عن عدة من الصحابة فانفع

الابن الفاضل الامير القادر على الصلوة بالجماعة من غير حرج ولو فاته صلاة
طلبها في مسجد آخر الا لم يجد المسجد فليجئ على وجهه في مسجد من مسجده
يدور من حوله الى كل نقط ذكره الجاهل في كل وقت من كل وقت من كل وقت
ولا على من حال بينه وبينها طريقين وبرد بدو طاعة الله في كل وقت من كل وقت
او خوف على ما لا اوس غيرهم او طاعة الله في كل وقت من كل وقت من كل وقت
وتصور طاعة الله في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
تبعاً للسنن في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
ولا تقبل شهادة الا بتباعد من الامام او عدم حراة في الايمان بالامانة
بل نصيبا من الامانة لا على ما جاء في الصلوة فقط صحته وفادائته حيثما يكون
الظاهر وحفظه وفرضه قبل وجوبه في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
الا في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
سائر اتصال في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
خلفا بالنظم الفقه بالسنن في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
اي سنن وجماعة من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
وفي الاشياء في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
وتامم الاكبر والاصغر في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت

ثم المقيم من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
الامر الذي في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
وفي كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
بنية قدامه في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
ما قاموا من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
بما كان من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
فان كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
ولو قد مر في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
او بالامانة من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
لعموم ولا يترتب من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
اجت من المال في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
او لا من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
صلوة من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
وكبره من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
وعلى وفائق في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت
علم لعموم في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت

هذا النظم في كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت من كل وقت

عن الرسول لا بعانة بل بنوع شبيه وكل من كان من اهل قبلتنا لا يكون بها
حتى يخرج الذين يسيحلون دمانا واموالنا وسبل عيال رسولنا يكون
صفاته تعاوجا زروية لكونه من اهل البيت بغير قبول شهادههم الا
انما يتبين من كونهم وان انكر بعض علم من الذين مروءة كثر بها
كقولنا ان احد جسدنا كالجبم وانكاره صحيحه الصديق فلا يصح الاقتداء
اسلاما فيلحفظه واولد الزنا هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة بحديثنا
وفي الزمر من المحيط صاعف فاقوا بغيره قال فضل الجماعة وكذا تكلف
احد وصيفه ومخلج وابر من عا برمه وشارب حمود كل بدوا او فاعم
وراءه منضج ومن ام باجره قيت انه وراوان ملك مخالف كان
رحمة الله لكن في وثرا لبحر ان يقين انما علمه او عدمه لم يصح وان
كره ويكره جرحا لطول الصلوة على انهم زايلا على قدره فقرة او ذكر
رضي القوم او لا لا طلاق الامر بالتخفيف نهرو في شرب ليدل على جرحه
معا فرضي احد تعا عنه ان لا يزيد على صلوة ضعفه مطلقا ولذا قال الكمال
الا لفرقة وسمع انه عليه الصلوة وبه لا تقرأ بالصلوة من في الفجر حين
سمع كما يصح بكونه جرحا جماعة له ولو في التراجع في غير صلوة خسارة
لانها لم تسمع مكررة فلو انفردت بغيره من غير احد من ولومته فيها
رجال لا تعاد ببقول الفرض بصلواتها الا اذا استعملها الامام وخلفه

وخلفه جالسا فقف صلوة لكل فان فعلت قف الامام وطمس فلو تقيت
انت الا الخشني فيقف من كالعادة فيصطبر الامام ويكبر جماعة ثم يخرج
ويكبر جنود من الجماعة ولو لمعه وعط مسطحا ولو عجز الجليل على انه
انفتق به لفساد الزمان واستثنى الكمال بحيث العجايز الناقصة كما ذكره
امامة الرجل لمن في بيت ليس من صل غيره ولا حرمة منه كاحته او زوجته
او امته اما اذا كان مع من واحد من ذكر او ام من في المسجد لا يكبر بركوب
الوجه ولو صينا اما لوجه فقتل انما ذاك ساياب من الله على الله صيب
ولا عبرة بالرسول بالقدم فلو صغيرا فالصحيح ما انعم الله من المؤمنين لا يقيد
فالو وقف عن يمينه كره اتفاقا وكذا كره خلفه على الاصل على الفرسية الزايد
بقف خلفه فلو تولى اثنين كره تنزيها وجرحا لواله ولو قام واحد بحسب الامام
وخلفه صف كره اجماعا وبصف اي يصفره الامام بان امره بذلك في الخشني
ويستغني ان يامرهم بان يراهم اوبس والخليل يسودونها كبرهم بقف وطبا
وغير صفوفه الرجال اولها في غير جنازة ثم ولو سلمى على روف المسجد ومن
في مسجد مكانا كره لقيامه في صف خلف صف فيه فقرة قلت وبالله الامانة
صح ان نفعه قال السوي في سبط الكف في تمام نصف وهذا افضل مفتوح
لفضيلة جماعة الذي هو اضعف الاول بركة الجماعة فضعفها غير
وبكرتها هو عود بركة الكمال ثم على ان تنص لغيره ولو جرحه في الاول

لا التمس في غرق الناة تصغيرهم وفي الحديث من سد فم غفر له وصح حديثكم
التيكم منا كبا في صلوة وبنه ايعلم جيل من سببك عند دخول داخل كعبه
في نصف وطين انه رايا كما بسط في الكعبه نصف وغيره من تصغيره غير با
ما تجالفره نقل الصحيح عدم الغيب وفي سنده من جند من نصف فافترق من
فرق فليس الرمان ظاهره يعلم العبد ثم يعيان ظاهره تعدوهم فلو وها
دخل نصف ثم التمس في سنده قالوا انصفوا المكانة التي غشركن لا يرفع
صحيح كلها المعاملة الثانية لا لا خروا وادعوا وادعوا واحد وخمس لا يسمي
باسان والاعب لمرأة ولو انتم شهادة حال كنت بيع سندن مطلقا ومان
وسبع لو ضخم او ما ضخم كجور ولا جيل منها انتم قد رزق في غلط اصبح او رزق
سبع جلاء صلوة وان لم تتخذ كعبته ما ظن اصبغ اعصر على الصحيح في قايه صحيح
نقل على انه سبب كجور في سنده رزق الجنازة شتر كجنازة امة صلوة
كروه لا نصف رزق كجور وان سبقت بعضها وادعوا ولو جملها في حقين بعد
فرغ الامام خلاف سبب رزق الجنازة في طريق وحدثت الجيرة فلو كانت
كما في حوف الكعبه ليل ظلم فوفد رزق صلوة لو مكافا والا لا ان نوى الامام
وقت رزقه لا بعده اما سنده وان لم تكن خافرة على الظاهر ولو نوى جرة
معينه او رزق الا بغير علمت فيه والا بنوى باقت صلوة ما كالات اليها
بان خيف من ان رزقها من الصلوة وشروط كونها عاقلة وكونها فاسكان ووجه

واحد في ركن كل فانها عشرة ومجاذات الامم والصلح اشتهى في ركنه
على انه سبب تصغيره في اجاب الجوابي وورر الجا من انفس ولا
في امرأة غير معلول بشهوة بل بتركه من النكاح كما حققه ابن الميم
والصحيح اقته ازل بامرأة وشفي وسبب مطلقا ولو في جنازة ونقل على الصحيح
وكذا الصحيح الاقته المجنون يطبق او ينقطع في غير حاله انا فاته او سكر
او معنوه ذكره الجليلي ولا ظاهره بعد وانه ان قارن الامم الجنازة او
عليه بعده وصح لو توتا على الانقطاع وعلى ذلك فانه مقتصد من
الدم وقا فته المرأة بشها ومعذرة بشها وبسبب في نذر من نذر من نذر
لا على كسرى الفلوات نذر سبب لان مع الامم جد ونجاسته وما في الجنازة
بالمائل صحيح الاثنا في النكاح والشكل انفسا والبسبب في الاحتمال الجبر في نكاح
صحيح ولا جافط اية من القرآن بغير جافط لها وهو الاي ولا اي بالآخر من
القدرة الاي على التجره فصيح عليه لا يتصور عورة بعار فلو لم العاري عريانا
ولا بسبب فصوله الامام ومماثلة الجنازة اتفاقا وكذا اذ وجب بشكرا صحيح لا
فاور على كسرى وكجور بعار عريانا البنا القوي على الضعيف ولا مقتصد من نكاح
فرضا آخر لان اتحادا يصلون من شرطه عندنا وصح ان معاذ كان يصلي في
صلى فيه عليه سلم فقلوا بقتوم فضا والانا فربقت فضا لا يقتصر من الاثنا
لان كل انما يقتصر من فضا آخر الا اذا نذر احد مما عيس من ذور الاخر فلا

ولان الجاهل لان المنذور اقول فصيح على الجاهل ويتفضل مصلحتي
 طواف كذا ومن ولو شئ كما في نافذة فانه باقوى من جاح الاقطة الكا
 نس بانفوس ولو سلمنا انهم فوضوا كل امانة الاخر بحيث لان نبوي الاقطة
 والفرق لا يفي ولا الاتق ولا يوثق بغيرها لان الاقطة في موضع الاقطة
 مفرد كذا ولا يساوي بغيره بعد الوقت فيما يتبعها بغيره كذا نظر سواهم
 او قد يخرج فاقطه على ما فوكل ان اجمع في الوقت فخرج صحيح وهم بتعالا لانهما
 بعد الوقت فلا يتغير فغيره فيكون قهرا متفضل في قهده او قهرا باقطة
 في شفع اول اوتان ولا نزل بالكل الاك بأكب وانه اخرى فلو صحح ولا
 غير انق به اي باق على الاصح كما في البحر من حيث هو بل يلقى في شعبة
 بعد نيل جهده وانما هناك لا في قولهم الاضطر ولا تصح صلوة ان اقله الا
 بين كبسة او ترك جهده او وجد قدر القرض كما لا يشق فيه هذا هو الصحيح
 في حكم الانق وكذا ان لا يقدر على التلطف بحرف من الجوف او لا يقدر على
 اخراجه الفاء لا يتكرر وعلم انه اذا قصد الاقطة اباى وجه كان لا يصح
 في صلوة نفسه لانه قصد كذا كره وهي غير صلوة الاقطة او على الصحيح يحيط
 وادعى في البجرا انه انه مذهب قال المصنف لكن كذا انما لا يصح فيه ان هذا
 قول محمد رحمه فاصد قلت وقد ادعى فيما بعده الصحيح ليس بخلافه ان المذهب
 انقرا بهما فافترقا في الموضع فالتبسم ما في الزايل ان متى فقد شرطه الظاهر

كطاهر بعدد ولم تعقد صلوات لان الاختلاف يصل من متعقد فافترقا في
 الاقطة فافترقا في وقت من الاقطة اصف من اسباجايل قدر فرج او انق
 قدر قامة الابل مفتاح السعادة او طرق ترفقه العجالة بالبحر او غير ذلك
 ولو رور قاوله امسجد او خلاى فضاة الصحرا او في مسجد كره مسجد
 سبع صفين فالترا الا اذا اتصلت بصوف فيصير مطلقا كان قام في طريق تلتشه
 وكذا اثنان عند الثاني لا واحد انفا قال لا لانه صلوة صار وجوده كعدمه
 في حق من عاقده والجاهل لا يمنع الاقطة ان لم يشهد حال امانه سماع او روية
 ولومن يشكك فيمنع الوصول في الاصح ولم يختلف ان كان مسجد ومبني في الاصح
 فينه ولا يحكم عند اتصال صفوف ولو اقدم في كل صلح واره المتصل بالمسجد
 لا اختلاف في مكان درج وجر وغيرهما واره المصركن تعقبه في شربا في نقل
 عن البرهان وغيره وان الصحيح غبار الاشياء فقط قلت وهذا الاشياء وزوا
 اجماعهم ومقتضى السعادة وجمع النفاى والتساب انما بانه الاصح وقد
 انما من الزاوانه اختيار جاز من المتأخرين وصح فقه المتوفى الامام محمد بن
 ولوس متوفى بوجار مجتبي فاعلى بالبحر ولو عاصية وقام بقايد ركع وسجد
 عليه صلوة وهو لم يصل اخر صلوة قاعده او بهم قيام او بركضى الله تعالى عليهم
 تكبيره وبعيد جاز في رفع المؤذن هو اتمه فجمعه وغيره ينعى بل الرفع اياما
 تعاروه في زمانه فلا يبعد انه مقيد اذا اصيل بالبحر في الكلام فصح وقام بالبحر

وان بلغ حده الركوع على المعتد وكذا باعرج وغيره اولى ومضى بتلك الايام
 الايام مصطلحا وانهم قاعد او قاعا هو المختار ومنفصل بقدر من غير التراجع الى
 ثانية وكان لا يناسبه على هيئة مخصوصة غير اني وضعها اني اسأل الخرج عن بعد
فروى عن احمد بن حنبل بن حزم بن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم عن ابي حازم
 في العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن حرم قبله لا يجاد وان ظهر حديث امامه
 وكذا كل من في راي فقد بطلت فيلزم اعادتها لنفسها ما صلوة او لم يصح
 وفاء كما يلزم الامام اخبارهم اذا هم لم يجدوا وجوب او فاء في شرط
 او كرس وبطل عليهم الاعادة ان عدل عنهم والاندب وقيل لا يفسد باقره
 ولو زعم انه كافرا قبل من لا يسلوة دليل الامام ووجه عليه بقدر ما لم يلبس
 او يكسب رسول على الامام ولا يمينين ولا لا يلزم بحرم من لم يمسح على
 الفتاوى عدمه مطلقا لكونه من خطا معفو عنه لكن اشترط حرمه على الفتاوى
 واذا اقتدى اى وقارى باى من صلوة الكل للقدرة على القراءة بالاعتقاد
 بالفتاوى سواء علمه او لا وانه اول اعطاه بسبب او يختلف الامام انما في الامرين
 ولو في التمسك بها بعدة فمصحح لا يوجب تصحيحه صلواتهم لان كل من صلوة
 فلو لم يكن القراءة ولو قد روي وصحت لو صلى كل من الامم والفتاوى وصدق
 بخلاف جمهور الامم بعد تمام الفتاوى اذا لم يقدره صلى منفردا فانها تنقض
 ما روي عن الامم ان كل من صلى الامم والافتاوى من فاته الركعة كانا بها

او بعضها لكن بعد تمامه بعد ركعتين او ركعة واحدة وسأله فوفى
 انتم بما فرادوا بل عند بيان سبق الامم في الركعة وسجد فانه يقضي ركعة
 كونه فلا يات بقراءة ولا اسود لا يتغير في شدة اتقاه ويبدأ بقضاها فاته
 على كل سبق ثم يتابع امامه ان المنة او ركعة الا ان يتبعه صلى الامم في الركعة
 ثم ما سبق به ان كان سبقا فاقبلا ولو لم يسجد وان لم تترك لتبكيه بسبب
 من بعد الامم بها او بعضها هو منفرد حتى يمتنع ويتعذر ويقرأ وان قرأ
 الامم احسن الاعتقاد بها كما يستحب استعادة في ان يقضي في صلاة
 الامم فلو قبلها فالظاهر ان الفاضل في اول صلوة في حق القراءة وكذا
 في حق تشهد فذكر ركعة من غير غيرها بركعتين بفاتحة وسوره وشهد
 بينهما واربعة الرابطة بفاتحة فقط ولا يعقد قبلها الا اربع ركعة احدا
 لا يجوز الاعتقاد به وان صح اختلاف في جزائه لاجل ان القضاء في استثناء
 كما في الركعة او لم يمسح بسبب من يقضي من احط الا في الركعة
 صح وانما يات بتكبيره بشرق اجماعا فانها لو لم تكن في استثناء صلوة
 وقطعها بغير تأنفا فاطلها الاول في خلاف المنفرد كما سجد واربعة اوقات
 لا قضاء ما سبق به على الامم سجدت بسبب ولو قبل من اذ لم يعلل ان يعود ويصلي
 ان يصلي حتى يعظم انه لا اولى على الامم ولو لم يعلل من اذ لم يعلل من اذ لم يعلل
 فعد الامم قدر تشهد الا وان بعدة ثم ذكره في الركعة الا بعد ركعة في حد

وخرج وقت فوجهم وعينهم ومخبرهم فماتوا سنة سبع ومائة من الهجرة
فمن قبل ذلك امة ثم امة ثم امة ثم امة ثم امة ثم امة ثم امة ثم امة
مسكونة استجنا فقيدها بالانكسار لانه لو كان سجدة مسكونة او لاوية
وقعت لكانت بعد ذلك في كل قبل تقيدنا فقام اليه سجدة اما بعد فتنه
في مسكونة مطلقا ولا في لاوية وهو ان تابع والا لا ولو سلم باعيا ان بعد
امامه لا يملك هو والا لا ولو كان الامام لم يملكه فاما بعد فتنه فتنه الا
حتى يقيدنا فقيدها بالانكسار لانه لو كان سجدة فاما بعد فتنه فتنه الا
فالشبه الف والاف فتنه في موضع الانعزال **باب استخفاف**
علم ان كوار الدنيا ثلث عشرة شرطا لو كان سجدة فاما بعد فتنه فتنه الا
للغفل ولا تارة لا وجود ولم يورثنا مع حدث او شئ لم يفعلنا فاما بعد فتنه
منه بدو ثم شرا ثم شرا ثم شرا ثم شرا ثم شرا ثم شرا ثم شرا ثم شرا
ويؤخذ وترتيب لم يورثنا في غير مكانه ولم يستخفاف الامام في صلح الامام
حدث كما ولى الاجتيا للعبد فتنه ولا في سبب فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
على الصبي فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
ذلك لو غفارة باشارة او غير ذلك لم يستخفاف في غير ما يصعب لبقا ركنه
وبما يصعب الركنين وينبغي به على ركنه لركن ركنه وعلى وجهه سجدة وعلى
فخره فخره وعلى وجهه ولبانته سجدة فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه

استخفاف لوقى الصبر ما لم يقم فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
وما لم يخرج من المسجد او الجبانة او الدار لو كان يصلي فتنه فتنه فتنه فتنه
يتجاوزها بعد ذلك ولم يقم فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
حتى لو تكرر فتنه او تكلم لم يقم فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
اما في سجدة لم يخرج الاستخفاف واستخفاف فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
الاستخفاف ما لم يكن ثلث عشر فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
حدث او جهل يوم او فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
وكذا يجوز له ان يستخفاف او اجبره عن فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
صلى الله عليه وسلم ثم سجدة فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
وبعكس الاستخفاف لو جبره بول او غايه ولو جبره عن ركنه وسجدة لم يستخفاف
كالقراءة لم اره تجل اي اكل تجل وخوف اعتره الاستخفاف فاما بعد فتنه فتنه
استخفاف لا يصرار ما او راسا يحلف على ان لا يورث فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
حدث فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
فزاها لا يورثها او لم يسطر لا فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
او الركن لا يورثها فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه
بالاشارة او شرا ما لمعاطاة فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه فتنه

او لم يسيان او جردا كون غير الله استيقنا منع البناء على اختيار او كنت
 قدر اذ اركن وان لم يجرى الا لا بد من اجتناب لا اقدر كنهم ورفاهة اذ
 بناء لربنا توفنا فور لكل سيرة ونجا على ما مضى لا اقدر كنهم ورفاهة اذ
 او لم يسيان الشئ او يعود المسكنة ليحذر كنهم ورفاهة اذ
 خليفه والا فاد المسكنة كنهم ورفاهة اذ
 واصل ان لم يسيان كنهم ورفاهة اذ
 تمت لهم فرائضهم تعاد لركن وجب الله ولو جردا في الاصل
 ليقعوا بطلت اتفاقا ولا جردا بطلت في سائر الاثنى عشر عنده وقال
 نصحت ورجع الكمال وفي غير ذلك الا في الاصل فلو لم يسيان الاثنى عشر
 ما ذكر بقوله كما قيل لو فزع بالعا في الدرر كان اولى بقدرة المنيح على ما
 واما مسئلة روية المنيح فيتم لها فيها خلاف في رفق فتنقلب
 ومضى مدة سحران وجدنا ما لم يخف تلف جليل من برود الانبياء على الارض
 كما مر في باب تعلم اية اية ان ذكره او حفظه بل منع ولو كان الا في غيب
 بقارى على ما عليه الاكثر لكن في ظاهره من سحر السحر قال فتنقلب به ما فزع وجود
 العار سائر انفس الصلوة به فتنقلب سحرها به فوجدنا بها او فتنقلب
 ولم تنق فور اذ منع انما سحر خلفه الو احد يعمل سيرة فلو كنتم اتفاقا قدر
 مولى على الاركان وقد كفاية عليه على ما مر هو صاحب ترتيب اوقات

خلاص من فرائض

من

منع وقد عرفت ان سائر مطلقا وقيل لا بد ولو كان اختلاف بعد المنيح بالاجابة
 وهو الاصل كما لا بد من عمل كثير وطلب في الشئ في غير ذلك في المنيح ودخل وقت
 في مضي القضا ودخل وقت العصيان في مضي القضا في مضي القضا في مضي القضا
 بخلاف الطرفان لا تطلب اذ وان عذر المنيح وركبان لم يعمد في الوقت ان في ذلك
 عروج وقتة وسقوط جليل عن برود علم ان لا تنقلب الصلوة في مضي القضا في مضي القضا
 نقل اذ بطلت الا في ثلث فيما اذا كفاية او طلعت الشمس في وقت
 النظر في جهة كفاية في الجوهرة راد في الجوهرة والى المنيح اذا قدر على الاركان في
 مسئلة المنيح سحر كما قد مرنا في ظاهره ان زوالها في المنيح ودخل الاوقات
 انما وبه في القضاء كذلك امره ولو اختلف الامم سبوقا او لاحقاً وفيها
 وبه سبوقا في وجوبه وادرك اولى واجل المنيح في كل جهة اجبا لا ولو سبوقا
 بر كعتين فوضنا العقدين ولو شاء ان لم يقر في الاثنى عشر فوضنا
 في الاربع فلو لم يسيان صلوة الامم فدم بر كعتين في الاثنى عشر فوضنا
 كعتين في صلوة دون اعموم المنيح في الاركانها وكذا انفس صلوة من حاله
 لجا للمنيح في حالها وكذا انفس صلوة الامم الاول المحدث ان لم يفرغ في
 فزع بان توفنا ولم يفتة في انفسه في الارض فادانه كتم ونفس صلوة في
 عند الامم بقدر ما منه وجدة المنيح في بعد فعوده قدرته هذا الا في
 ركعتيه سجدة لتاكيد انذاره ولو كنتم اما في سحر من سجدة لا نف اتفاقا

بجوابه في كونه في كونه
توضيحه في كونه في كونه
توضيحه في كونه في كونه

والصنف كمالا او هرة او ساق حمار لا تقبل لانه صوت لا يجازي كونه
قبل كونه قدرته في كونه وسوا كان كمالا او ناقصا او خطا او مكررا او
وحدته في كونه عن كونه الخطا في كونه على كونه وحدته في كونه
سليم ان صلوته لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الا ان كان في كونه
من صلوته قبل ان يقرأها على كونه في كونه على كونه في كونه
انما تروى في كونه او سلم قايما في كونه فانه يفسد بطلان وان لم يقبل عليه
سأبها في كونه في كونه بطلان او سلم في كونه ان كونه في كونه ولو هو
لا يبدى بل كونه على كونه في كونه في كونه فانه لا يفسد لانه على كونه في كونه
العرض في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
وذا كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
ولعاب في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
عور في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
ان ليس في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
بوجوب كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
انما بان كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
انما اول كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

والصنف كمالا او هرة او ساق حمار لا تقبل لانه صوت لا يجازي كونه
قبل كونه قدرته في كونه وسوا كان كمالا او ناقصا او خطا او مكررا او
وحدته في كونه عن كونه الخطا في كونه على كونه وحدته في كونه
سليم ان صلوته لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الا ان كان في كونه
من صلوته قبل ان يقرأها على كونه في كونه على كونه في كونه
انما تروى في كونه او سلم قايما في كونه فانه يفسد بطلان وان لم يقبل عليه
سأبها في كونه في كونه بطلان او سلم في كونه ان كونه في كونه ولو هو
لا يبدى بل كونه على كونه في كونه في كونه فانه لا يفسد لانه على كونه في كونه
العرض في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
وذا كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
ولعاب في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
عور في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
ان ليس في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
بوجوب كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
انما بان كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
انما اول كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

الان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
انما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
انما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

برقع يدبر في كبريت الزوايد على المربى ما روى من انفا وفتاؤا وفتا
 سجوده على كبريت ان اعاده على طاهر في الاصح بخلاف يدبره وركبتة على طاهر
 ويقف با او ركن حقيقة اتفاقا او تملكه منه ليستة وهو قد ثلثت بسبب
 مع كشف غورة او جاسته ما نعه او وفتي اخر في نصف شاة او اما انما عند
 الثاني وهو انما في ركن لكل لاء او طه قال الجاهلي وسلمة على مصلح في المطا
 بخلاف غير مطر في ركن على كبريت ان لم يظهر لون او ركن وكنول عند ركن القبلية
 اتفاقا بغيره في ركن على كبريت فاستند القبلية ثم علم منه ان ركن غير ركن
 لا تقف بعده ففتا في ركن على كبريت بل تقف ان قدر نصف ثم تقف
 قدر ركن ثم تقف كذلك وهكذا الاتفة وان كثر لم يختلف المكان
 وقيل لا يقف جالدا عند ركن القبلية شيئا تاو كره القمات او في ركن
 في نصف الاختيار في ركن الجاهلي نعم وقال الجاهلي لا فان من ركن او جديته
 الدابة تطول او وضع عليها او اخبر من ركن الصلوة او غير ذلك
 او ركنه وركلها او سبها بشدة او قبلها به ونهايتة لا او قبلها به
 والفرق ان في قبلها معنى الجاهلي مع جبر في طاهر لم تقف فلو شاة تقف
 كبريت لوجه لانه محال او اما وركلها وركلها هو على كبريت في ركن الجاهلي
 ارته او قبلية وموت وجنون واغارة كل موجب لو مشى وركل ركن
 بلا قضا وشروط بلا عذر وسبب في ركن كبريت ما كان ركن وركل ركن

راسه قبل امامه لم ينعده معه او بعده وسلم مع الامم وقتا بعد بسبب امامته
 في كبريت او بعد تملكه انفا او بعد تملكه امامته او بعد تملكه امامته
 بعد او بسبب صلواته او تملكه تملكه كبريت او بعد تملكه امامته او بعد تملكه امامته
 وقدمه امامه بسبب بعد الجاهلي لا غير منها ما لا يفرق في الشك كبريت منها القواة
 بالجاهلي ان غير المعنى والالا في حرف بدولين ان في ركن الا لا يفرق منها
 ركنه القاري فلو في ركن او ركن وركلها في ركنه فاكتر نحو ركن
 الذين او يركل حرف بكنه نحو اياك تعبد او يركلها في ركنه فاكتر نحو ركن
 برقي ركنه لا تشد يد ركن الجاهلي وياك تعبد فبكرت في ركنه فاكتر نحو ركن
 جبر فاكتر منه او يدله باخر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه
 بدل ان تقف اياك بدل ادب لم تقف بالمتغير معنى الا ما سبق منه كذا
 فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه
 للاضافة كالم بدل كبريت وكبريت نحو ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه
 ولا يفسد ما نظره الى كبريت في ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه
 او في سبب كبريت في ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه
 في ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه
 الدكان اما انما لو كان يقف على ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه
 بعض عشاءه وكذا ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه فاكتر نحو ركنه

غر الاذكار وان تم كما لم يثبت الزوار لو يعلم ان ما اذا عليه من الوزن وقت
 اربعين غرة في ذلك ولو لم يزل ولا يستاره ترتفع او يجرد وتعدوا
 ولو لم يزل ان ان يركب من ايدى الاله يقطر من رقبته ويغتر بذا
 بدين الامم وكذا المنفرد في سجدة او سجدة بعد ركعة ولو لا غلظت
 السجدة لكانت بغيره دون ثلثة اربع على جوار احد جابيه لاسيما في الركعة
 فضل ولا يغير الوضع ولا يحل ولا يخلط ولا يخلط في سجدة او في ركعة
 فتركة فضل بدلت قال الباقي فلو فرغت لاشي عليه عند الشك فتركة
 خلا فانما على ما يفر من كتابه او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة
 فتركة لا يمانا فتركة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة
 و قد تركا سجدة ما رعاية وكنت سجدة الامم لكل ولو علم انه قد تركها
 تركها وفعلها اولى وكذا سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة
 الدليل فان نهينا بطي الثبوت والاصار في سجدة او سجدة او سجدة
 للنهي فوجاهي رساله ليس بمتبادر وكذا انما بكم اما ذكره او بكم
 برسالة من كتيبة فلو من احد ما لم يكره كما له عذر وخارج صلوة في الارض وفي
 اذا لم يخل اليه فركم الغرضي انما تارة لا يكره واهل بيته اولى بكم او بكم
 والا حوط ان في سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة
 ويجزى للنهي الى الجاهل ولا بأس به خارج الصلوة وصلوة في ثياب يده

بنار يلقي في حية وممنه اي خدمه ان لا يجره والا لا واخذوا هم ونحوه في
 لم ينع من القراءة فلو شفعه وصلوة من اى كان شرا به للثبات
 ولا بأس به للثبات ولا بأس به للثبات ولا بأس به للثبات ولا بأس به
 اجتناب التكرار او عمل بركعة مع ركعة الا ان يجلس او اجلس بها او ارجح
 للنهي ونقص سجدة اى كفة ولطيفة او احوال اطراف في سجدة او سجدة او سجدة
 تفرد قلبه للنهي الا سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة
 ونسبها ولو منتظر الصلوة او ما شيا اليها للنهي ولا يكره خارجها لاجلها ونحوه
 اليد على النمازة للنهي ولا يكره خارجها لاجلها ونحوه او بغيره
 يكره تنزيها وبغيره تفرد كافر وقيل فائدة فانيه ان تفرد سجدة او سجدة
 واعاوه كالكلب للنهي وان شئت ارجح للنهي وصلوة او سجدة او سجدة
 استقباله فلا استقبال او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة او سجدة
 وركعتك مبدوءا برأس كافر او لا بأس بكم المصلي واجابة برأسه كالسجدة
 شخ او اوى ورجم وقيل جيد فاولى بغيره ولا اولى بكم صليته فاشربه او بكم
 ركعتين او قيل لا تقدم فقدم او دخل احد نصف فوسم له نورانية ذكره الجاهل
 فلا فلاح من السجدة او الركعة تنزيها لئلا يلبس منه بغيره ولا يكره
 خارجها لانه عليه السلام كان جلوسه مع سجدة او سجدة او سجدة او سجدة
 واقتضاوتها لاجلها ولا بأس به خارج الصلوة وصلوة في ثياب يده

من سجدة او سجدة
 من سجدة او سجدة

في الامم كما لو كان بائع اسباك لم يسل ثوبا وكما لو كان مدر عليه فروع او غيره الوفاي
 مثلا لا سيما ادب قاله لا باكر او الى مصحف او في من كتب له غيره لا ان يكون
 على موضع مرتفع عن الخاذاة فلا يكره قاله المصنف كما لو غلق باب مسجد اللوق على
 متاعه بغير مفتي وكره تخليها الوطوقه والبول والتغوط لا يمسح الى عثمان كما
 واتخاذ طريقا بغير عذر وصرح في القنية بغير اعتبار به وادخال نجاسة فيه
 او عليه فلا يجوز الاستقبال بدس خمس فيه ولا تطيقه بحسب الا بالبول والغصية
 ولو في اناء وججم او حال صبيان وبنايين حيث غلب عليهم والايكارة وينبغي له
 تعاهد بغيره وفسد مسلوته فيهم انفس لا يكره ما ذكره في بيت جعل فيه مسجد بل لا
 لا يسكن مسجد شرعا واما الملتزم بصلوة جنازة او غيره فهو مسجد من جوار الله
 وان تفصل صفوف رفقا بانس الا في حق غيره بغيري مما جعل وجوه الجنب جالس
 كفتا مسجد وابطو مدرسته وبادجياض وها في الاقارع ولا يثبت
 خلا محرابه فانه يكره لانه ياتي بالمسلي ويكره التكلف بقايق التوشير على خصوصها
 في جدار القبلة قاله المصنف في خط المحراب وقيل يكره في المحراب دون بقية التوشير
 انتهى واما بانه ان امراد بالجر بجدار القبلة فليحفظ الجحش ما ذهب
 لو بالاحلال الا من مال الوقت فانه حرم ومن سوي له لفصل النفس او
 الا اذا خيف طبع الظلمة فلا بأس به كانه الا اذا كان لا يحكم البناء
 او الوقت فعل مثل لقوام ان يبر الوقت كما كان وتما في المجر من فضل مسجد

مسجد كانه ثم المانية ثم المقدس ثم قبلة الا قد تم ثم الاخر ثم الاخر في مسجد
 مسجد كانه ثم المانية ثم المقدس ثم قبلة الا قد تم ثم الاخر ثم الاخر في مسجد
 ان ما لم يكن مسجد كانه ثم المانية ثم المقدس ثم قبلة الا قد تم ثم الاخر ثم الاخر في مسجد
 في ما ذكره في راج ذكره على في شيء باب كسرك ويجوز فيه سوال ويكره الا
 وقيل ان كسرها ونشأه فانه او يجر المانية ذكره وصرح صوت بذكر الاستنقة
 والوضوء الا في حال ذلك غرس الا حمار الله لرفع كنفه فيكون له وادخل
 ونوم الاستنكاف وغريبه وقال ان كل نحو نوم يمنع منه وذكره كل مؤذ ولو لم يثبت
 وكل عقد الاستنكاف بشرط العلم بالبيع وقيد في الظاهر بان يمسح باليد على
 لكن في غير الاطراف اوجه وتخصيص مكان التمسح ليس له ان يمسح بغيره ولو لم يمسح وادخل
 ضاق فله حيلة ان يحل القاعه ولو استغفر بقراءة او درس على الدليل المحل
 من ليس من المصلوة فيه ولا يمسح على وجهه ولا يمسح على وجهه ولا يمسح على وجهه
 لا درس او ذكر في المسجد غطه او قرآن كاستحاطه اولي ولا يمسح على كتابه
 جداره ولا بأس برمي غش خفاش من حمام المستقيمة **بالاخر والآخر كل سنة**
ناقله ولا عكس مؤخره ولا وجب اعتقاد او سنة فهو بائد او تقوا من
 الروايات عليه فيكون يكره بغيره يكون اي لا يمسح الى الكفر جاذبه ذكره في
 مقلد كعكشيه بل خلا قالها ولكنه يقضي الا يصح فاعدا ولا ركا اتفاقا
 وهو ثلث ركعات بمسجد كالمغرب حتى لو لم يمسح ولا يعود ولا يمسح

ويكره ان يكون في المسجد
 مسجد كانه ثم المانية ثم المقدس ثم قبلة الا قد تم ثم الاخر ثم الاخر في مسجد
 مسجد كانه ثم المانية ثم المقدس ثم قبلة الا قد تم ثم الاخر ثم الاخر في مسجد

انما هو كالحج وكذا يعرف في كل كنه من قاتل الكتاب سورة جيتا او سورة
 وزيادة المعوذتين لم يحجوا بالجموع وكبر قبل ركوع التلوة انما يدركه كما تم بعد
 وقيل كالهج وقفت فيه بين الدعاءات وهو يميل على التلوة على التلوة عليه السلام
 به يقف ويصيح الجهد بالكب معني الحق وبلحن معني الحق ويجفد به الهملة ليرتد
 قال فزاد معجزة لانه كلمة مطلقة في كل وقت لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 الله عز وجل في كل وقت لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
 في انتقاده في الاصح كالبسط في الجرح فخره من شدة لم يفصله بسلك الا
 ففصله على الاصح فيها لا تجد دوران مختلف الاتفاق ولذا في التلوة والوتر
 كما لا يجد من لا يشترط بانه الام القنوت والوتر لو كانت في وقت بعد الركعة
 لانه محتمل فيه لا الفجر لا يمتنع بل يقف ساكتا على الظاهر سلا لا يدركه
 اي القنوت من ركعة الركوع لا يقف فيه اقوى محتمل لا يعود الى القنوت
 لان فيه رفض الغرض الواجب وان عاد اليه وقت ولم يجد الركوع لم يقف
 صلوة تكون ركوعه بعد قراءة نامة وسجد لسبب وقت او لا والوتر من محله
 ركع الام قبل فرائضه فمقتضى من القنوت قطعه ما بعد ولو لم يقف منه شيئا
 تركه ان خاف فوت الركوع مع اختلاف الشبهة لان الخافته فيها هو من الاركان
 او الشبهة مسفرة لاني غير ما در وقت في اول الوتر او ثانياه هو المقتضى
 في ثالثة اما لو شك في ثانياه او ثالثة ركعة مع القعود في الاصح وخرقها

على

والفرق ان السابهي قننه على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف ان كان
 ايجلي تكراره لها واما السبوق فيقتضيه اما نقطة فيصير ركعا باو ركعا
 الثالث ولا يقف بعده الا التلوة فيقنن الام في المحلة وقيل في كل صلاة
 خمسة تتبع فيها الام قنوت وقعود اول وكبيره وسجدة لادوة وسجدة
 لا تتبع زيادة بكبيره وجنارة وركن وقيام الحاسية وثانياه يقف مطلقا
 لتجدة والثالثة وكبيره نقال فجميع وسجدة وقراءة الحمد والحمد لله
 ومن مؤكدا اربع قبل الظهر واربع قبل الجمعة واربع بعد باسبعية
 فلو تبين لم تنب عن سنة وكذا لونه را بالاحج عنه تبليغ من عليه
 يخرج وركان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب اعتد شرعت بعده
 لجز نقصان والقبليته تقطع طبع الشيطان وسجدة اربع قبل العصر قبل
 العشاء وبعد باسبعية وثلاث ركعتين وكذا بعد الظهر سجدة الترتي
 من حاشية اربع قبل الظهر واربع بعد ما حرمه هند تعالى الناروة
 بعد المغرب ليكتب من الاواهي من سجدة او ثنتين او ثلث والاول الام
 وثلاث قبل سجدة وكذا من السجدة بوردى كل سجدة واحدة اجزا الكمال
 نعم وجر اياها ركعتين خفيفتين قبل المغرب اربعة في السجدة ونصف ركعتين
 اكد باسنة الفجر اتفاق الام اربع قبل الظهر الاصح لم يثبت من تركها لم يثبت
 شفاعتي ثم اكل سوا وقيل بوجوبها فلا يجوز تركها لعمامة جعالي الفتاوى

صلواتها على من اراد ان يتقيا فاعلم
 على الاصح ولا يجوز

مخلاف في الحسن فلهذا لما جاءه الناس الى فتواه وكشوا له عن كبرهات
اذ اقامت مع مخالف الباطني ولو لم يكن كعشرين تطوعا مع طوع ان الفهم المبلغ
فاذا هو طالع اوصلي اربعون في ركعتان بعد طلوعه لا يجزئ من ركعتها
على الاربع بخمس لان الحسن عليه السلام صلى الله عليه وسلم يجزئ
مبتدأة وذكره الزيادة على اربع في فضل النهار وعلى ثمان على ليلة
لا يردوا الا فضل فيها اربع بتسليمه وقال في الليل الشئ افضل ويغني
ولا يصل على الشئ في القعدة الا اولى في الاربع قبل الظهر والجمعة وعندها
ولو صلى ناسيا فلهما هو قبل لا شئ ولا يجزئ اذ اقام الى ان لا يركعها
لانها كانت باثبات التولية وفي البواقي من ذوات الاربع يصل على الشئ
صلى الله عليه وسلم ويصلي ويصلي ولو لم يركع الا ان كل شخص صلوة قبل
لا ياتي في النكل وصحح في القنية وكثرة الركوع وسجودا جبين لول الله
كان في الجنبى ورجح في الجنبى فلهذا من ثلثة اوجه وفضل عن الجنبى
ان هذا قول محمد بن عبد الله بن زيد لان فضل القية هو سجدة البدل
قلت وكذا اذ اتية بسجدة الجنبى مع الجنبى سجدة فقط فنبه على طول قيام
الاخر في فضل القارط اذ هو ليس بجنبى بل سجدة وهي ركعتان ولو
وغيره وكذا اذ قوله منية فضل واقتداء بنوب عبدك بلاتية وتكفي لكل يوم
ولا تقطع بالجانب عندنا في انما عن القوة من لم يكن منها لحد او غير

او غيره يقول مذكورات تسبج الاربع اربعاً ولو تكلم من السنة والفرض لا يقبلها
ولا ينقص ثوابها وقيل فقط وكذا كل عمل ياتي في السنة على الاربع في السنة
لو اشتغل سبع وثلاثين اذ كل اعمادها بغيره شربة الاكل ولو لم يكن بلعام ان غاف
جلالة او بعضها تناولها في السنة بالسنن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها
لاخر الوقت لا تكون سنة وقيل يكون في الاربع اربعاً سنة الفهم فضل قبل
تدريس سنة واحدة بالحنذلة وفروسته وقيل لا اذ اذ فضل غيره ثم يصليها وقيل لا
ترك الحسن ان راها حقا ثم والا فلو الا فضل في النوال غير التراجع المنزل الا في
شغل عنها والاربع فضيلة كان شغل وخلص وندب كعتان بعد
يعني قبل الجفاف كما في شهر بلا ليعن هو سب وندب ربع فصاعدا في رجلي
من بعد الطلوع الى الزوال ووقتها المتعار بعد النهار وفي السنة اقبلها
ركعتان واكثرها ثمان عشرة وروى عنها ثمان وهو افضلها كما في الاختيار الا في
لشوة بفعله وقوله عليه وسلم واما اكثرها فيقول فقط وهذا الوجه الا في
سجدة واحدة اما لو فضل فكلما زاد فضل كما فاده ابن حجر في شرح البخاري وروى
ركعتان في السنة والحمد لله سنة وصلوة الليل اقلها على ما في الجنبى فان والوجه
قالا وفضل فضل ولو نساها فالاربع فضل واجبا ليد العبد من ونصف من شعب
واحدة الاخر من رمضان والاول من ذي الحجة وكذا كل عبادة لله المليل او انما
ومنها كحق الاستجارة واربع صلوة تسبج ثمانه تسبج وفضلها عليه السلام

كل من صلى ركعتين في صلاة
كان له اجر من الاجر
كل من صلى ركعتين في صلاة

واربع صلوة اجابتها قبل ركعتان وفي الجاهلية انما هي ثلث صلوات واجد
وبسببها في الحديث وتوضيح القراءة على كل ركعة فرض مطلقا انما يصح
فواجب على المشركين والذين لم يؤمنوا ولم يسلّموا في غير تلك الايام
لثلاثة شروها يصحها قضاء اما اذا شغلته غفلة ففرض ثم قطعوا وقتها
ثابوا ذلك الفرض بعد تذكره او تلوها آخر في صلوة طمان اولى او قراءة
او محدث لم يلزم يعني وبسبب في الحال اما لو اختاره استغنى فيه لوجه
ولو عند غروب الشمس وبسبب على الظاهر وان سجد ثم يقول تعالى اطلبوا
اعمالكم لا يعذر ووجب قضاءه ولو سجد بغيره فليس عليه ما او صاير
جاءت **وعلم** ان ما يجب على العبد بالنزاهة ان ما يجب بالقول انما
ويستحب ما يجب بالفعل وهو الشروع في انوار قبل مجيها في انوار من انوار
الشروع: انما ذلك مما قاله الشارح في صلوة طواف حجر رابع
علمه فمرة ابراهم الساجد وتوضيح كعبين لو نوى اربع ركعات فله اختيار
الاجل وغيره ونقص من كل شفع الاول او الثاني في وقت واحد الاول والآخر
او كل اتفاقا والاول ان كل شفع صلوة الا بعرض قضاء او نذر او ترك فعود
اول لا يقضى كعبين لو ترك القراءة في تحصيله وتركها في الاول فقط او الثاني
او احدى ركعتي الثاني او احدى ركعتي الاول او الاول واهدى الثاني في الاول
لان الاول لا يطل لم يصح بنا ان في عليه فانه يصح صور لا يقوم كعبتين في

وقضى اربع ركعات في بيت بعد ركعتين في الصلاة في احدى كل شفع او في الثاني في
الاول وبصورة الصلاة في كل شفع سبعة عشر ركعة في كل شفع او في
ولم يترك الصلاة او قام ولم يقعد بالسجدة او قعدا فليس عليه انما يصح
ولو في شدة كماله ولا نقض لو نوى اربع ركعات وقدر ثم نقص لان كل شفع
في الثانية او شفع في فرض طمان عليه فذكر اداءه انما يصح في ركعتين لا في شفع
سقط لا ملته ما اولى اربع ركعات ولم يقعد بينهما استحبنا ان لا يقعد بينهما
صلوة واحدة فسبقوا في وقتها في الفريضة وفي الشروع على الفريضة
ولم يقعد الا في اخرها في صلاة فالحمد لله وحده وسبحه ووالله في ولا يحقر
فليحفظه من غفلت عن قدره على القيام فاعدا لا يخطئها الا بعد ركعة
وكذا بناء بعد الشروع بركعة في الاصح ككسبه بخروجه ابراهيم في الشروع
على احد عليهما على نصف الا بعد ولا يصح بعد صلوة مفروضة بينهما
في القراءة او في الجماعة او لا تعاد في جميع الف واللفظ في كل ان الامام
صلوة مرة فان شفع نقول كان يصح الفرض في الركعة الثالثة فغيره
ويقعد من ثقله كما في الشدة على المختار وينقل القيمة انما خارج المحل
انظر موبيا فلو سجد بركعة لانه انما شاعت بالاباء الى اى جهة توجهت
دايرة ولو استأخرت اولى على وجه كسبه كسبه عند الاكثر ولو سجد بركعة على الارض
ولو شفع المنفلت انما لم يزل في وقت صلاة لان الاول اولى بكل فواجب انما

بكونه ولو انتج خارج من الدابة يا وقيل لا بل ينزل عليه الاثر قاله
 وقيل ثم ركب ما لم يبلغ منزله منتهى فوجب ما الى القبلة او ما عدا ذلك
 نفسه لا على كل حال من الزل وعلى على دابة في شئ محلي هو عند الزل
 بنقله من محله عليها او كانت واقعة الا ان يكون عند المحل على
 الارض ان ركب من تحت خبثه واما صلوة على الجملة ان كان طرف العجل على
 الدابة وعلى سائر الدابة في صلوة على الدابة يجوز في حالة العذر كذا في
 لاني في ما من العذر وطرد العين بعيب قبل الوجه وقد جاب لرفع اذنة
 لا ركب الا بعينه او بعين ولو جاز بالان قدرة الغير لا تعتبر حتى لو كان
 مع انشغال في شئ محلي واذ انزل لم يقدر تركه بعد باجازه ايضا كما في
 في الوجه فليحفظ وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز ولو اذنته تعليمهم
 بانها كالمسير في كل موضع الوجوب باذنه ومنه ان يتركها في ايها
 للقبلة ان امكنه والا فليقدر الاسكان لئلا يختلف بسيرها اسكان واما
 في افضل يجوز على الجمل والجملة مطلقا فاذى لا يجازى الا اذ ذرورة وولو
 جمع بين شيئين من فعل ولو تجوز مع الغرض القوة وبطلانها في كل حال واذ
 انشأته ولو نذر كعتين بعينه لزم اذ به عنده اي هو في حاله كذا لو نذر
 بغير قراه او عاياتا او كره وكذا انصف كره عند يمينه كره عند يمينه
 واهله الثالث اي محرم كره عند او نذر عبادرة في مكان كذا اذا ذر في كل

في اقل من شرطه جاز لان القصد والقربة على الزل والشدة ولو نذر عبادرة
 كسوم وصلوة في عذما كانت غير مبرها فضا بالان يقع الاداء لا الوجوب
 ولو نذر ما يوجبها الا لا نذر بمعية **الاربع عشرة** لو طلبة
 انقضاء الاربعين صوابه اذ عليهم جميع للوجوب والى اجماعا ووقتها
 بعينه صلوة العشا الى الفجر قبل الزل وبعد في الارض فلو فاته بعضها
 وقا الامم للوزن او تركه في صلاة فاته ويستحب ما خبرنا ان ثلث الليل او نصفه
 ولا يكره بعده في الارض والفتى اذا فاتت هلالا او صعد في الارض فان انقضت
 كان نقلا يستحبها وليس بترتيب كونه من عشا والجماعة فيها سنة على الفتا
 في الارض فلو نذر كما اهل مسجد او لا ترك بعضهم وكما في سجدة السجدة فيفضل
 قاله الجليلي في شدة تركه سجدة سدا الكمال للكل بغير تسليمات فلو فعلها
 بسلامة كان قد فعل كل شئ محبت كراهته والانا بت من شفع واحد بغير علم من يمين
 كل اربعة بقدره وكذا من الحاسنة والوزن ويجوزون من تسبيح وقراءة وسكوة
 وصلوة فاذى نعم كرهه صلوة ركعتين بعد كل عتين والختم مرة سنة
 ومرتبة فضيلة واما ان فضله لا يتركه كسوم كسوم كسوم في الارض والفضل
 في زماننا لا يفضل عليهم واذ انصف رجب احد وغيره في المحبتي على الامم
 لو قرأه ثلثا قصارا او آية طويلة في الغرض فقد حسن ولم يسي فالتكليف الزايع
 وفي فضائل رمضان للزاد في الفتى ابو الفضل الكافي والوبري انه اذا نذر

اما صلوة الزل فانه اذا نذر
 انقضاء الاربعين صوابه اذ
 عليهم جميع للوجوب والى
 اجماعا ووقتها بعينه صلوة
 العشا الى الفجر قبل الزل
 وبعد في الارض فلو فاته
 بعضها وقا الامم للوزن او
 تركه في صلاة فاته ويستحب
 ما خبرنا ان ثلث الليل او
 نصفه ولا يكره بعده في
 الارض والفتى اذا فاتت
 هلالا او صعد في الارض فان
 انقضت كان نقلا يستحبها
 وليس بترتيب كونه من عشا
 والجماعة فيها سنة على
 الفتا في الارض فلو نذر
 كما اهل مسجد او لا ترك
 بعضهم وكما في سجدة
 السجدة فيفضل قاله الجليلي
 في شدة تركه سجدة سدا
 الكمال للكل بغير تسليمات
 فلو فعلها بسلامة كان قد
 فعل كل شئ محبت كراهته
 والانا بت من شفع واحد
 بغير علم من يمين كل اربعة
 بقدره وكذا من الحاسنة
 والوزن ويجوزون من تسبيح
 وقراءة وسكوة وصلوة
 فاذى نعم كرهه صلوة
 ركعتين بعد كل عتين
 والختم مرة سنة ومرتبة
 فضيلة واما ان فضله
 لا يتركه كسوم كسوم
 كسوم في الارض والفضل
 في زماننا لا يفضل
 عليهم واذ انصف رجب
 احد وغيره في المحبتي
 على الامم لو قرأه ثلثا
 قصارا او آية طويلة في
 الغرض فقد حسن ولم
 يسي فالتكليف الزايع
 وفي فضائل رمضان
 للزاد في الفتى ابو
 الفضل الكافي والوبري
 انه اذا نذر

في الشرايح الفاتحة وتبين لا يكون من علم بل زمانه فهو جالس بآية
 الامم واخوه بالاشارة على كل شفع ويزيد الامم على الله لان كل يوم فيه
 بالصلوة اللهم على كل صلاة الفرض منه شافع واحد ويترك الدعوات ويحجب
 المنكرات كمنزلة بالقراءة وتركه وبتسبيح وطهانية وتسبيح وتكبر
 قاعدة الزيادة تاكيداً على شغل النفس مع القدرة على القيام كما ذكره في قوله
 ان ركعتي الامم للثب في المنافع ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا الا ركعتي
 الجماعة لا منافع فمصلحة واحدة يصلونها ولو لم يصلوها اي الشرايح بالامم
 بالامم او اقوم على يصلون الوتر جماعة فليس الاصل الوتر ولا الصلاة جماعة
 خارجة من ان يكون ذلك على سبيل التذلل الى الله بقصد ارضاء الله بواجده كما في
 الدرر والاعلاف في صحة الاقتداء اولاً مانع من هذه الكتب باع على البراريه كونه
 الاقتداء في صلوة ركعتين براءة وقد روي الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا
 الامم بالجماعة انتهى قلت وتمة عبارة البراريه عن الامم ولا ينبغي ان يتكلم
 كل هذا التكليف المذكور وفي التاخر فانه لو لم ينوي الامم له الا كونه
 على الامم فليحفظ وفيه اي رمضان يصل الوتر وقبائمه بها وبل افضل في الوتر
 الجماعة ام يحصل لكل من كان في شرج الوترية ما يقتضي ان لا يشوب
 انما هو امره المستغنى وغيره الاول بالامم ان الله في شرج فيها او
 المتألفه وانتهى دور القضاء فانه لا يقطعها من غير ان يثبت اي شرج في ركنه

او يصلح فيه ان يصل على الوتر
 مني لو تركها لكانت الصلاة

في الفرض في مصلاته لا اقامته انما هو في مكان وهو في غيره مصلحتها
 لغرض اجازة الجماعة كما لو نذرت واجتوبها فقدر بها او خاف ضياع ركنه
 او كان في الفضل في الجماعة وخاف فوثقها قطعها لا مكان قضاءه ويجب
 القطع لئلا يترك او يترك او يترك او يترك او يترك او يترك او يترك او يترك
 وفي الفضل ان علمه في مصلته عند ما لا يجزيه الا اجابة قايماً لان انصافه
 للتحليل وهذا قطع لا تحليل فيكففت بركته واجدة هو الاصل غاية فيقصد في الامم
 وهذا ان لم يقيد بالركعة الاولى بسجدة او قية بايديه غير رابعة او غيرها ولكن يتم
 ايها ركعة اخرى وجوباً تاماً ثم اجازة الفضل والجماعة وان صلى ثلثتها من اي
 اتم منغزاة اتم اقتدى بالامم متفقاً ويدرك بذلك فبطلت الجماعة جازي الا في
 فلا يقصد في الركعة افضل بعده وان شاع في الفضل لا يقطع مطلقاً وتبركعتين كذا
 سنة الطه وسنة الجمعة اذا رقت او خطب الامم تنهها ان يعلق بقول الامم
 الا انما صلوة واحدة وليس القطع للكمال بل لا يبال خلافاً لا جبر الكمال
 وكذا تجزئاً للذي خرج من لم يصل من سجدة اذن فيه جري على الغالب
 والمراد وحول الوقت اذن فيه او لا الامم ينظم به اجماعه جري
 او كان الخروج الى مسجد جري لم يصلوا فيه او لم يستأذوه او لم يرسوا
 او كسماع الوعظ او الجماعة او من غرضه ان يعودوا الى المسجد على ظهره
 وحده مرة فلا يكره فوجه بل تبرك للجماعة الا عند الشروع في الاقامة فيكره خلافه

الجماعة لا يدرى بل يقتدى بمن قبله لا يدرى على وجهه ولا على وجه غيره مرة
فيخرج مطلقا وان اتميت كراهية النفل بعد الاولين وفي المغرب لا يدرى
الشيء او مخالفة الامام بالاناء وفي الظهر ينبغي ان يجب فوجوه لان كراهية
مكة بلا صلوة اشد قلت افاد القسامة ان كراهية النفل بالثلاثين سنة
وفي المسحرات لو اقتدى فيه لاساء واذا خاف فوت ركني الفجر لا يستعالم
بشيئها تركها لكون الجماعة المله الا بان رجاء او ركعة في ظاهر المذهب
وقيل بتمسكه وعنده المصنف اشد بطلانها لكون ضعفه في الظهر لا يتركها
بل يبطلها عند باب سجدة واحدة وجعلنا والاشراك لان ترك ركعة واحدة
على فعل سنة ثم ما قيل في شئ فيها ثم يكمل لغيره او تم تقطيعها وقصد ما هو
بان وزا المفسد مقدر على جلب المصلحة ولا يقضيها الا بطريق
الاستعانة بقضاها قبل الزوال لا بعده في الاصح لو روي القضا
في وقت المصلح بخلاف القياس فيغير عليه لا يقاس بخلاف بطلانها
وكذا الجمعة فان ان خاف فوت ركعة تيممها ويقتدى ثم يأتي بها على
انها سنة في وقتها اي الظهر قبل شفعه عند سجدة واحدة ويرفع يديه
واما ما قيل بعشائرها فمذهب لا يقضى صلا ولا يكون مصلينا بجماعة اتفاقا
من ادرك ركعة من ذوات الاربع لا بمنفرد وبعضها لكن ادرك
فصلها ولو باءدرك تشهدا اتفاقا لكن ثوابه دون ادرك ركعتين

نحو ان التكبير الاول واللاحق كانه ركعة واحدة وكذا ادرك ركعتين
لا يكون مصليا بجماعة على الظاهر وقال الجمهور ولا تركه الكل ومنعه في الجهر
وان من فوت الوقت نطق ما شاء قبل الفرض ولا يلزم جزمه انقطع الفتوة
الفرض يات باسنة مطلقا ولو صل منفردا على الاربع لكونها مكمل او اما في غيره
عليه الصلوة واسم فركاهه الدراجات ثم قول الدرود ان فائده اجماعا على
باعتقاده ولو اقتدى بامم ركنه فوقف بلا عذر حتى رجع الامام راى عليه
الموم الركعة لان اثبت ركعة في منزلة من الركن شرط ولم يوجد فيكون بوقا
فيما تم بها بعد فزع الامام بخلافه لو ادركه في التيمم ولم يركع معناه في
لها فيكون لا جفا فيا بما قبله لفرغ من شئ لم يدرك ركعة مع كراهية الجماعة
في السجدة وان لم يحسب بالركعة لا يفي بركتها فلم يدرك ركعة بل تابعه
لكنه لا يعلم الامام قام او لم يركع ففصلته فانه قد ترك واجبا من الركعتين
ولو ترك قبل الامام فليجزمه انه لم يركع وكذا يخرج ان قرأ الامام الفرض
والا لا يجزيه ولو سجدة الموم حتم والامام في الاولى لم تجز سجدة عن الثانية
واما في الصلاة بجماعة فلو لم يركع ركعتين كانت لنا بسجلين خير او انما
بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضا بل بالتوبة او الحج ومن العذر العدو ووجوب
موت الولد لانه عليه الصلوة وسئل انما يوم الخندق ثم لا افضل الواجب
وبالنسبة فقط ما لو وقت يكون اذا عند تارك ركعة عند شئ اخر منه عند الصلاة

فصل ثمانية وثلاثون في فضل الصلوة وقولها كل صلوة او ميتة مع كرامة التبرع بها
اي وجوبها في الوقت واما بعد فانه اذا انقضت الصلاة لم يلزم الوجب بعد وقتها
على غير الوجوب كما ان في الظاهر جازا الترتيب بين الفروض النسخ والورا او انقضت
لازم بغيرها الجواز بغيره للغير المشهور من ان كل صلوة او ميتة لا يلزم العمل على
وقتها الفرض والوجوب استمر فرضا وجوبا وستة نصف والفرق بين جميع
اوقات العروقات القضاة الا ان الله تعالى قد جعل في كل وقت من اوقات الصلاة
فجس من تذكرا انما هو بوجوبه عند الاستئذان من الاربعين فلا يلزم الترتيب في وقت
الوقت المستحب حقيقة او ليس من الحكم بغير الوقت الوقتية كذا في الفقه
ولو لم يلزم الوقت كل الفوايت فالأصح جواز الوقتية بغير وقتها
فصل في وقت الصلاة وفيه سبعة بركات الى الطلوع وفرضه الاخر اوسيت
الغاية لانه عند اوقات سنة اعتقاد به لدخول با في هذا التكاليف في الحج
بحر في وقتها وسبعة على الاربع ولا تنفر في وقتها على اعتقاد في وقتها
الترتيب في اطلاق المتكلمين بكونها من المصاحبة اي بسبقها في الترتيب
باللحس المبكر على الظاهر فذكر الترتيب في وقتها فاذ قضى الفرض على العصر
فذكر الظاهر جاز العصر والغاية عليه في طين حال اداء العصر وهو من اعتبر
لانه مجتهد في وقتها من فريضة الترتيب يلزم بالناسي واختاره اية بخارا
وعليه كبح ما في الفريضة من بلوغ وقت الفجر وهذا الظاهر تذكروا جاز ولا يلزم

الترتيب في وقتها

ولا يلزم الترتيب بهذا القدر ولا يعود الفوايت الى القالب بسبب انقضاء
بعضها على العمدة لانها لا يعود والترتيب بعد بقولنا في بسبقها
الاسبق من انسيان وضيق لكن في الظاهر وسبب من الدراية لو بسبقها في
وضيق ثم تذكروا في وقت يعود وانفاقا وجوه في الترتيب في بيان ان
لا يعود فليحجروا حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا تقدر وهو موقوف على
مجتبى وبما ان كل صلوة بترك الترتيب بوقوف عند الحنفية رحمه الله تعالى وجوب
الترتيب اولها فان كثرت وصارت الفوايت مع الغاية من بسبقها في وقتها
وقت انما هي التي هي بسبب الفوايت لان دخول وقتها بسببها في وقتها
لانه لو ترك فجزء من وادى با في صلوة انقلب بسببها بعد بلوغ الوقت والالتزام
لم تقربها لا يظهر بسببها بل تقربها لا يظهر فيها بل بقال صلوة بغيرها في وقتها
تفصيل في دلالات وعلايل في وقتها وادى بالفقرة على كل صلوة
صالح من ترك الفقرة وكذا حكم الوتر واليوم وانما يعطى من ثلث ما لو لم يكن
ما لا يستفرض وادى نصف صلوة بدفع الفقير ثم يدفع الفقير لوارث
ثم وثم حتى يتم ولو قضى ما ورتبه بامر لم يحرك لانه عبادة بدنية بخلاف ذلك لانه
لانه يقبل انية ولو ادى الفقير اقل من نصف صلوة لم يحرك ولو اكله اكله
ولو ادى من صلوة في حصة الصبح بخلاف الصوم ويجوز تأخير الفوايت وان
على الفور بعد رجوعه على العيال وفي الجواز على الاربع وسبعة اقل من ذلك والتميز
اعلمن وقضا رمضان وسبع وثم اكلوا ما في المحبة بعد رجوعه على الجواز

ثم وكش أنه قد قضا عليه لأن الخطأ لما يلزم بالعلم أو بدليله فلم يوجبه
كما لا يقتضي حرمة ما فات من غيرها ولا ما قبلها إلا لأنه بالردة يصير كالأصل
ولذلك يلزم إعادة فرض أدائه ثم رده عقبة تأجيله في الوقت لأنه حبط
بالردة قال أما كون كغيره بالاعتناء فقد حبط علمه في إتيانها فصرح به رحمه
بأنه لم يمتنع هو كما في تلك الفادات ملين وجزاين إيجاب العمل والخلو في التار
قالا جازما بالردة وأخلوا بالموت عليها فليحفظ في معنى حبط علمه بعد ما استيقظ
بعدها فجاءه قضاها على فرضه بالتعمد والإيعاز ما فات في معية الحج ولا يصح
كثرة القنوت في ذلك على غيره وكذا القنوت في موضعين هو الأصح
ويستفاد أن الإبطال غير عاقل لأن أن يترفع عنه فلا يظهر ما ^{باب} ^{سجد}
من إضائه الحكم للمسببه أو لانه بالقنوت لانه أصح ما فات وهو فك
والنسيان واحد عند تعقبا وليس الطرف الرابع والوهم الطرف الرابع حيث
بعد سلام واحد عن يمينه فقط لانه المعهود ويجعل التحليل وهو الأصح ويجزي
بجرحه المحتجى لو أنه سجدتين سقط عنه السجود ولو سجد في سجدتين جاز ذكره ترمذيا
وعند مالك جاز ما قبله من النقصان وبعده في الزيادة فيعتبر القفا ما فات
والدال بالمال سجدتان ويجب أيضا شتمه وسلام لأن سجودا به هو في الشهد
دون القعدة لقوته بخلاف الصلوة فانما ترفعها وكذا التلاوة في الصلاة
وأيضا بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في القعود الأخيرة باعتبار
احتياطها إذا كان الوقت صالحا فلو طاعت أحسن في الفجر أو آخرت في الغشاء

ت

في القضا أو وجدته ما يتطوع البنا بعد سجدتين سقط عنه فتح وفي الغنية لو سجد
على الفرض سجدتين لم يوجب سجدة تكميلية يجب لها مرة الصلوة سواء قبل أو بعد
فيل لأن في الأربع تكرر القعدة الأولى وعلو في الغنية على الصلوة على سجدتين
حتى شغل عن ركعتين أو سجدتين سجدة الركعة الأولى إلى آخر الصلوة نهروان تكرر
لأن تكراره غير مشروع كركوع متعلق بركب الوجب قبل ردة الواجب لو وجب سجدتين
ثم ردتا عما يتحقق الركعة بالسجدة فلو تكرر أو بعد الأربع من الركوع عاد ثم عاد إلى
اللائحة في تذكرا الفاتحة بعد السجدة أيضا تأخير قيام إلى الثانية من زيادة على السجدة
بعد ركعتين أو ركعتين وفي الزايعي الأربع وجوبه بالأصل على كل سجدة وسجدتين
للإمام وعليه كل من صلى في الأربع والأصح تقديره بقدر ما يجوز به الصلوة في الفصلين
وقيل تأخيرها فيصالح كل سجدة هو ما في الجهر والخفاء مطلقا أي قبل أو بعده وهو في الزايعي
واعتقده أهل العلم من غير متعلق بسجدة مستند به أو أنه إن سجد الإمام لم يجز له أن يسجد
للمسبوه هله واستبوق يسجد مع الإمام مطلقا سواء كان سجد قبل أو بعده أو بعده
ثم يقتضي ما فات ولو سجد في سجدة ثانيا وكذا الأربع لكنه سجد في آخر صلوة ولو سجد
إمامه أعاده وبقية خلفا لسأله كالتسليم وقيل كالأربع سجدتين من القعود الأول من
ولو علم أن ما انفصل فيعود بالمسبوق بسجدة ثم تكرر عاد إليه وهدى ولا يجوز عليه إلا
ما لم يستقم فإيا في ظاهر هذا ما هو الأصح والأدنى وإن استقام فإيا لا يعود
لأنه شغل بالركعة في القيام وسجدته بركب الوجب فلو عاد إلى القعود بعد ذلك سقطت
عن فضل الفرض فليس يجوز في سجدة الزايعي وقيل لا في كل سجدة بسبب ما سجد ثانيا

وهو الاستسكان كما جفف الكمال هو المكنى بوجه في غير الحق اما انتم فنعوذ بوجه وان
 فوت الامة لان القعود فرض عليه حكم استسكانه وظهر انه لو لم يعذر بطلت
 بوجه في كل واحد والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الوضوء ثم انما في سائر الجاهل
 فراجعها ولو سلمى عن القعود والغير كذا وبعضه عاود ويكفي كون كل الملتزمين
 قد تم شديدا لم يقيد بالسجدة لان ما دون الركعة محال لفرض سجدة واحدة فانه
 القعود وان قيد بالسجدة عاودا او ناسيا محال لفرضه فلا يرفع الجبهة عند سجدة
 ويقتضى لان تمام الشيء بانزله فلو لم يركع قبل ركعة وتساوى في خلافه لا يوجب
 رحمة فسد حتى قال انه صلاة فسدت الصلاة الحمد والعبادة للام حتى لو عاود ولو لم
 به الحق حتى سجدة والموقف صلواتهم بالمعتمد والاسجد ووجهها بغير ان يصلي
 ترك القعود الاخير وقيد بها بسجدة ولم يعطل فرضه ونفسه في الركعة الاولى
 والفجر مثالا لاختصاص الركعة بركعة واحدة والافاضة والاسجد على الركعة
 لان النقصان بالغ ولا يخبر وان قصد في الركعة الثانية قد ركبته في الركعة الاولى
 عاودا وسلم قائما ثم الامسح ان يقوم ينظر في فان عاود بقعوده وان سجدة
 سلموا لانه تم فرضه اذ لم يبق عليه الا السلام فسلم اليها سادسة ولو في بعض وقتها
 في المغرب واربعة فرائض يفتي بصير كعتان لا تقرأوا فيهما ثم ناكه ولا غيرة
 لو قطع ولا يمس باقائه فزوت الركعة على الجبهة وسجد له بركعتين
 لنقصان فرضه بغيره في الركعة الاولى وتركه في الثانية والركعتان لا يوجبان
 عن كونه الركعة في الركعة لان احوالها عليه انما كانت تتجوز في مشقة ولو
 اقتدى بهما صلاهما ايضا وان انقضت به يقتضى نقايه ولو ترك القعود والادو

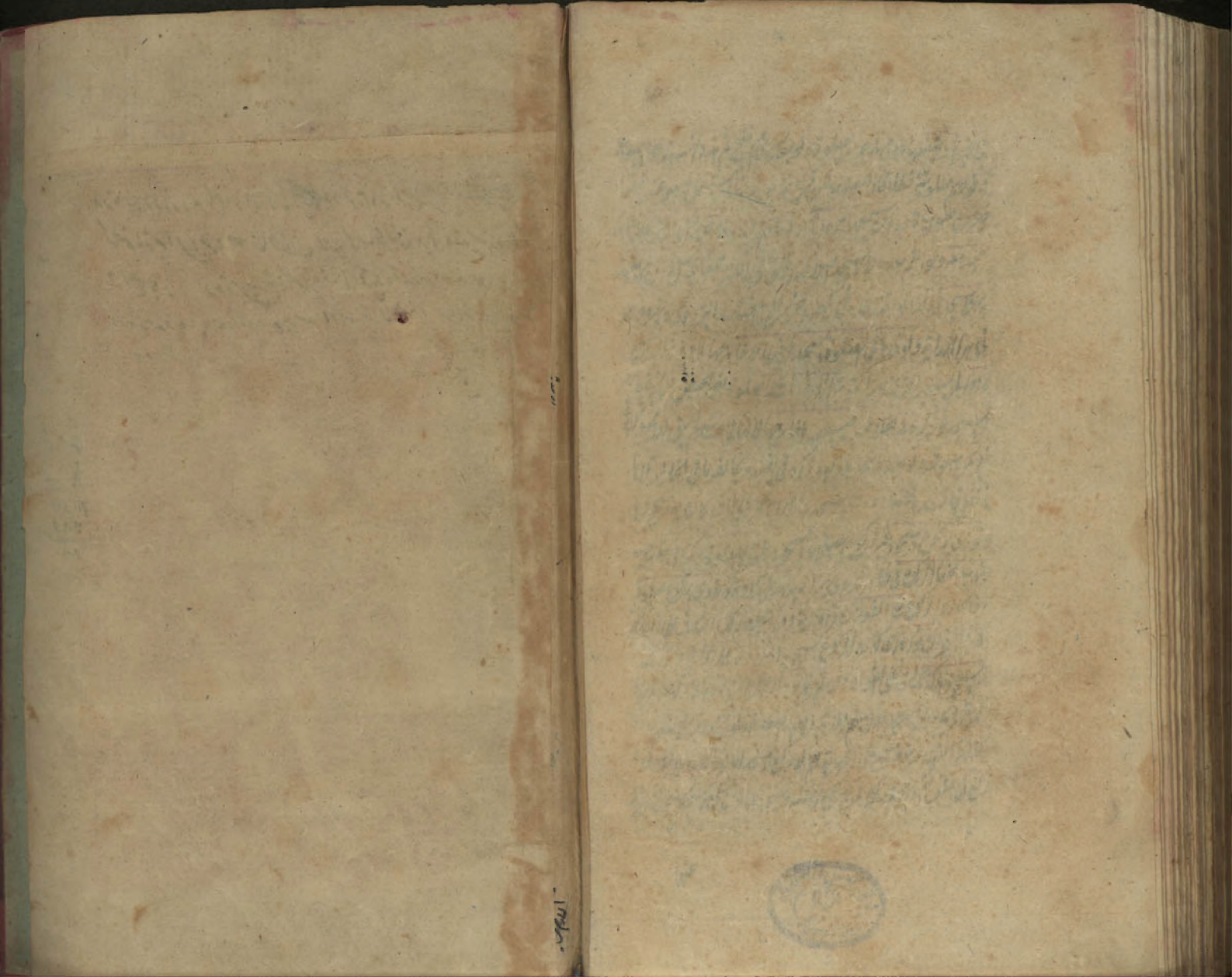
سجدة
 الامة

في النفل

في النفل هو السجدة ولم يقيد حتى انما لا كاشع كعتين شرعا ايضا وقد مرناه
 ان يعوذ ما لم يقيد بالسجدة وقيل لا وادخل كعتين فرضا او نفلا ولا ي
 فيها بسجدة واحدة بل لا يركعها او يركعها في ركعة واحدة لا يركعها في ركعتين
 السجدة بسجدة واحدة بل لا يركعها في ركعة واحدة بل لا يركعها في ركعتين
 ولو فعل ما ليس له السجدة بناؤه بقضاء التجزية ويعيد وهو اسافر بسجدة او
 على المختار لا يطلانه بوقوعه في خلال الصلاة سلم من عليه سجدة او سجدتين لم يركع
 خروجا من وقتها ان سجدة عاود اليها والا لا وعلى هذا فيصيح الاستدراك في سجدتين
 وصورة بالقدرة ويصير فرضه اربعين سجدة لان سجدة بوقوعه في سجدتين
 والاسجد لا يثبت الاحكام المذكورة في غاية البيان وهو غلط في الركعتين
 والصواب انه لا يطل ولا يركع ولا يغير فرضه سجدة او لا سقوط سجدة واحدة
 وكذا باننيته لا يقع في خلال الصلاة فانه في الركعة الاولى وسجدتين هو ولو
 يركعها ما يقطع لان نيته تغير اثناء ركعة فيكون سجدة او سجدتين
 التجرى ولو سجد او سجدة صلواته او لا ولا يركعها ولو سجد او سجدتين
 سلمت على النظر شرعا على ركعتين توهم انهما التجرى او سجدتين هو ولو
 سلمت ساجدا لا يطل لانه عام وجب خلاف ما لو سلم على ركعتين ان فرض النظر
 بان لم يكن اسافرا وانما السجدة او كان قريب من ركعة سلمت ان فرض النظر
 ركعتان او كان في صلاة العشاء ففرض انما الركعة في ركعة او سجدتين عليه
 ركعتان فطل لانه سلمت ركعة او سجدتين حتى يقصده خطابا اذ لم يركعها

شايخنا وبقضها ما دام في حرمه صلوة ولو بعد ذلك فتح ثم هذه النسبة هي صلوة
 وقوله صلوة نظاما قال المصنف في العناية انه خطأ يستعمل في موضعين بقضها
 خير من مكوب نادر وحينئذ هما من الاما ولو باقتناء فيهما قبل ان يسجد للام
 يسجد معه ولو انتم بعده لا يسجد سجد كذا الملق في الكثرة تبعا للام لان لم يقيد
 به سجد الا بذكره ولو اقتضى في ركعة اخرى على ما ضاروه الزدوي وغيره وهو
 ظاهر الهداية ولو لم يأت في الصلوة يسجد فيها لا ضار بها ما عرفت في البدل
 واذا لم يسجد لم تكن له التوبة الا اذا كانت الصلوة بغير تحريض فلو بقيت فيه
 يسجد ذكره في خلاصة فيسجد اخرها لانها ما فت لم يبق الا مجرد ذكره
 فلو لم يكن صلوة ولو بعد ما سجد بالبعد ذكره في التنية وبخالفه ما في التنية تراها
 في نقل فافسده قضاء دون اسمه الا ان يحل على الاذا كان بعد سجودها
 وقوى برؤي وسجود غير ركوع الصلوة وسجودها في الصلوة وكذا في خارجها
 ينوب عنها الركوع في ظاهر الروي بزيادة اهل القلاوة وقوى ركوع صلوة
 اذا كان الركوع على الفور من قراءة آية او آيتين وكذا التثنية على الظاهر
 كما في الجوان نواة اي كون الركوع بسجود السلاوة على الراجح وقوى
 بسجودها كذا في على الفور وان لم ينو به بالاجماع ولو نواها في ركعة لم ينو
 ان يسجد بها بسجود او يسلم الاما وبعد بقعة ولو تركها في ركعة صلوة
 كذا في التنية وينبغي على الجهرية مع لو ركع وسجد لها فارتاب ما ينو ولو
 ركع لها فتركها في ركعة فترك ركعة وقصد بسجود لها وركع وسجد سجدة اخرى





در زمانیکه در اردبیل حاجی دالایم ~~بود~~ که بنام ازینک
 که ختم از بهار ابراهیم و محاسن خطت بهمن کتب بگرفتند یکی مندر پیرزده
 و السی باد روز شنبه هجرت محمدی آورده محمد سکر داند مع او
 در روز جمعه ماه جمادی از بهار صد دوازده ازینک آن داوران است
 میرزا محمد

۴۸۱
 ۲۱
 ۲۸۱
 ۸۹۵۰
 ۴۸۸
 ۱۳۸۳

